



المجموعة الوزارية لريادة الأعمال
Ministerial Group for Entrepreneurship

ميثاق الشركات الناشئة في مصر

فبراير ٢٠٢٦



المجموعة الوزارية لريادة الأعمال
Ministerial Group for Entrepreneurship

ميثاق الشركات الناشئة في مصر

فبراير ٢٠٢٦

شكر واجب

تتقدم المجموعة الوزارية لريادة الأعمال بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إعداد «ميثاق الشركات الناشئة في مصر» من ممثلي منظومة ريادة الأعمال بكافة أطرافها، بما في ذلك مؤسسو الشركات الناشئة، والمستثمرون، والمؤسسات الداعمة، والجهات الحكومية، والخبراء الأكاديميون، وأعضاء المجالس النيابية، تقديرًا لجهودهم ومشاركتهم الفاعلة التي أسهمت في صياغة الميثاق بما يعكس تطلعات مجتمع ريادة الأعمال في مصر. كما تخص بالشكر أعضاء الأمانة الفنية ومجموعات العمل وفرقهم، لما بذلوه من جهود متميزة كان لها أثر واضح في إنجاز هذا العمل بروح من التعاون والشراكة.

تم إعداد هذا الميثاق بتنسيق من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في إطار رئاستها للمجموعة، وهو وثيقة إرشادية تهدف إلى تحديد التوجهات العامة، مع التأكيد على أن القوانين واللوائح السارية تظل المرجع الوحيد الملزم

القسم الأول: المقدمة والملخص التنفيذي

١	١. المقدمة
٣	٢. أهداف الميثاق
٤	٣. منهجية إعداد الميثاق

القسم الثاني: منظومة الشركات الناشئة في مصر

١١	تحليل المؤشرات الاقتصادية باستخدام الإنفوجراف
١٢	لمحة سريعة: المشهد الاقتصادي المصري
١٣	فرص قطاعية واعدة مدعومة بالتكنولوجيا
١٧	الاقتصاد المصري منفتح على فرص لا حدود لها
٢٣	محركات منظومة الشركات الناشئة في مصر
٢٣	منظومة الشركات الناشئة في مفترق طرق

القسم الثالث: نقطة التحول

٢٥	طرح إطار متكامل
٢٦	أولاً - تعريف «الشركة الناشئة»
٢٨	ثانياً - إطلاق حزمة متكاملة من التيسيرات والحوافز
٣٠	ثالثاً - إطلاق مبادرة تمويلية موحدة للشركات الناشئة
٣٦	رابعاً - إطلاق برنامج لتمكين الشركات الناشئة في مرحلة التوسع (Scale-ups)
٣٨	خامساً - تأسيس آلية فعالة لرصد التقدم في تنفيذ أهداف ميثاق منظومة الشركات الناشئة في مصر

القسم الرابع: خطة العمل المستقبلية

٤١

٤٤

الهدف ١: تبسيط الإجراءات الحكومية وتحسين الخدمات

٤٥

الهدف ٢: توسيع الحوافز الضريبية لمنظومة الشركات الناشئة

٤٦

الهدف ٣: سد الفجوة المعلوماتية بين الحكومة والشركات الناشئة

٤٧

الهدف ٤: تعزيز وصول الشركات الناشئة إلى التمويل

٥٠

الهدف ٥: ضمان وظائف لائقة لموظفي الشركات الناشئة

٥١

الهدف ٦: تسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية

٥٢

الهدف ٧: زيادة الوعي بالآليات المختلفة المتاحة من الحكومة

٥٤

الهدف ٨: تمكين الشركات الناشئة من الوصول إلى الخبرات الدولية بهدف التوسع

٥٥

الهدف ٩: دعم التوسع الدولي وتنويع فرص التخارج للشركات الناشئة

٥٧

الهدف ١٠: تعزيز وصول الشركات الناشئة إلى المشتريات الحكومية

٥٨

الهدف ١١: خلق شراكات مبتكرة مع الشركات الناشئة

٦٠

الهدف ١٢: دمج الشركات الناشئة في القطاعات ذات الأولوية

القسم الأول: المقدمة

١. المقدمة

ننتمي نحن - مجتمع ريادة الأعمال المصري - إلى إرث حضاري عريق يمتد لأكثر من ٧٠٠٠ عام، أسس لإنجازات عظيمة في مجالات الهندسة والزراعة والفنون والطب والعلوم وغيرها من مجالات الإبداع الإنساني. لقد قامت حضارتنا على المعرفة والابتكار والعمل المستمر، ولا تزال آثارها شاهدة حتى اليوم على قدرتنا الجماعية على التكيف مع تغيرات الزمن. ولم تكن مصر مجرد وطن نعيش فيه، بل كانت دائمًا أرضًا لأمالنا، ومنطلقًا لطموحاتنا، وحاضنة لأحلامنا مهما واجهتنا التحديات. وبفضل موقعها الاستراتيجي على ضفاف نهر النيل، كانت مصر على مر العصور ملتقى نابضًا بالحياة يربط بين الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا، ومحورًا للتبادل التجاري والثقافي والمعرفي والتكنولوجي.

واليوم، وفي ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم، لم يعد يكفي أن نكتفي بماضي مليء بالإنجازات، بل نمضي بعزيمة متجددة لصناعة مستقبل يليق بنا. وقد أثبت المصريون عبر العصور إصرارهم وطموحهم على إيجاد حلول مبتكرة تدفع مجتمعاتهم نحو التقدم. ونحن اليوم نواصل هذه المسيرة ببناء اقتصاد يقوم على الابتكار والتكنولوجيا والاستدامة كمحركات أساسية للتنمية والازدهار.

وفي هذا الإطار، نفخر بتقديم «ميثاق الشركات الناشئة في مصر» كخارطة طريق استراتيجية تهدف إلى تعزيز بيئة ريادة الأعمال، وجعلها أكثر مرونة واستجابة لمتغيرات العالم. جاء هذا الميثاق نتيجة لعملية تشاركية جمعت رواد الأعمال والمستثمرين والجهات الحكومية والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والجهات الداعمة في رؤية موحدة من أجل تحقيق النمو المستدام وتوسيع الفرص أمام الشركات الناشئة.

هذا الميثاق ليس مجرد وثيقة رمزية، بل هو أداة تنفيذية مرنة تتطور باستمرار، وتضع الأسس لتحديث السياسات والتشريعات بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية واحتياجات السوق. ومن خلاله، يحدد مجتمع ريادة الأعمال في مصر أولويات واضحة لبناء بيئة عمل محفزة ومستدامة، قائمة على خطوات عملية وأهداف واضحة تدعم الابتكار وتشجع الاستثمار.

إن «ميثاق الشركات الناشئة في مصر» يجسد رؤية طموحة لاقتصاد مزدهر ومتكامل، تتلقى فيه الشركات الناشئة الدعم في مختلف مراحل رحلتها، من الفكرة وحتى التوسع الدولي. وهو التزام وطني لبناء اقتصاد معرفي قادر على المنافسة وقائم على الثقة والتعاون بين القطاعين العام والخاص. ونحن على يقين بأن هذه المبادرة، بروح التعاون والإرادة المشتركة، ستسهم في بناء قاعدة اقتصادية قوية ومستدامة تعزز فرص النجاح لجميع الأطراف.

باسم كل من يؤمن بقدرات أبناء هذا الوطن، نبدأ هذه الصفحة الجديدة سوياً.

أعضاء المجموعة الوزارية لريادة الأعمال

٢. أهداف الميثاق

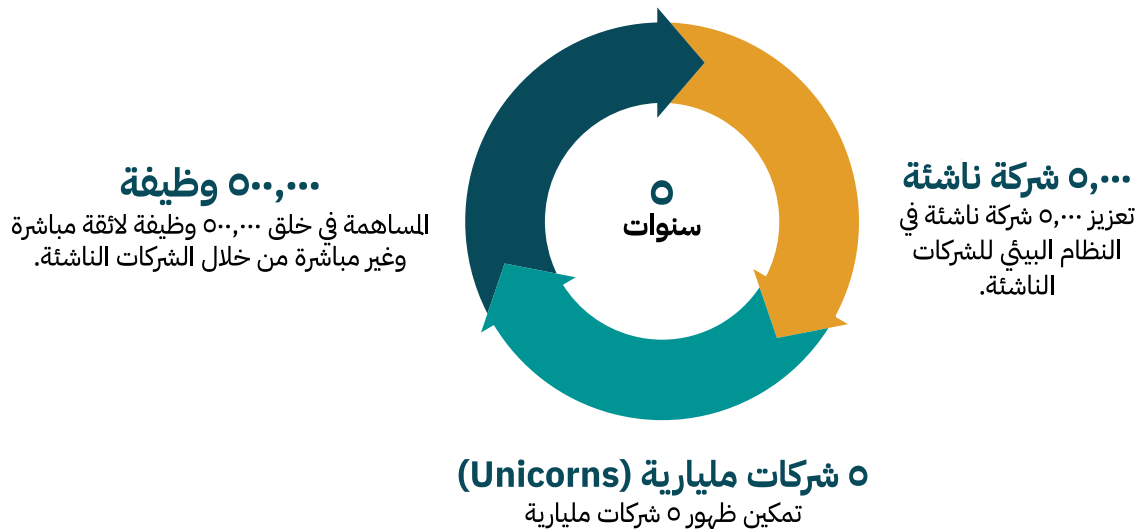
يهدف هذا الميثاق، وكذلك المجموعة الوزارية لريادة الأعمال المسؤولة عن تنفيذه، إلى تعزيز قدرات الشركات الناشئة وبيئة ريادة الأعمال في مصر بما يمكنها من تحقيق نمو اقتصادي متسارع و مستدام قائم على المعرفة والتنافسية، ويسهم في توفير فرص عمل لائقة.

ولتحقيق هذه الغاية، وضعت المجموعة الوزارية لريادة الأعمال مجموعة من الأهداف الاستراتيجية خلال الأعوام الخمسة القادمة، من أبرزها:

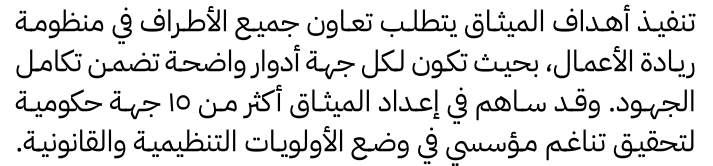
- تنسيق السياسات الداعمة لريادة الأعمال لدعم ما يصل إلى ٥٠٠ شركة ناشئة
- تعظيم الأثر الاقتصادي للشركات الناشئة بما يسهم في خلق نحو ٥٠٠,٠٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة
- تمكين التوسع والوصول للأسواق الدولية مع تنمية الكوادر المحلية للحد من هجرة العقول

- تشجيع رأس المال المخاطر وجذب استثمارات في الشركات الناشئة بقيمة ٥ مليارات دولار؛
- ربط التحديات الملحة في قطاعات الدولة المختلفة بحلول مبتكرة من الشركات الناشئة.

و للوصول إلى هذه الأهداف، تعمل المجموعة الوزارية على تنسيق الجهود الحكومية لضمان سياسات أكثر دعماً للشركات الناشئة، وتهيئة بيئة أعمال جاذبة للتمويل، وتعظيم مساهمة الشركات الناشئة في الاقتصاد المحلي كمحرك رئيسي للنمو، مع تمكينها من الوصول إلى الأسواق الدولية والتوسع عالمياً. كما تسعى الخطة إلى الحد من هجرة العقول، وربط التحديات الوطنية في مختلف القطاعات بالحلول المبتكرة التي تقدمها الشركات الناشئة، إضافة إلى تمكين الشباب والمرأة، ودعم الشركات الناشئة ذات النماذج كثيفة العمالة.



1 - الجهات الحكومية المشاركة:



كما شمل العمل مشاركة واسعة من رواد الأعمال والمستثمرين ومسرعات الأعمال وشركاء التنمية الدوليين والقطاع الخاص، عبر عملية تشاركية واستشارية تضمن تضمين احتياجات مجتمع الشركات الناشئة.



انضم أيضاً المستثمرون بجميع فئاتهم مثل المستثمرين الملائكيين وصناديق رأس المال المخاطر ومؤسسات التمويل. وساهم شركاء التنمية الدوليين بخبراتهم ودراساتهم المستندة إلى أفضل الممارسات العالمية. كما شاركت الجامعات والمراكز البحثية ببرامجها الأكاديمية، وأسهمت غرف الأعمال بمبادرات لدعم نمو الشركات الناشئة، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني ورواد الأعمال المجتمعيين. هذه المشاركة الواسعة عكست التنوع الحقيقي لمنظومة ريادة الأعمال في مصر.

٢- الجهات غير الحكومية المشاركة والمستفيدة:

شارك في إعداد الميثاق عدد كبير من الأطراف في منظومة ريادة الأعمال المصرية. فقد ساهمت الشركات الناشئة في مختلف مراحلها، من الفكرة وحتى التوسع، بمشاركة مؤسسين وموظفين. كما شارك رواد الأعمال المصريون بالخارج، ورائدات الأعمال، ورواد من ذوي الهمم، مع تمثيل يشمل مختلف المحافظات.



٣- منهجية إعداد الميثاق

تم إعداد ميثاق الشركات الناشئة في مصر وفق منهجية تشاركية استندت إلى أفضل الممارسات الدولية، ودمجت المنهجية بين الخبرات الواقعية للشركات الناشئة والمستثمرين، والرؤية الحكومية، والمشاركة المجتمعية الواسعة. وبهذا الأسلوب أصبح الميثاق انعكاسًا حقيقيًا لاحتياجات منظومة ريادة الأعمال وتطلعاتها المستقبلية بجميع مكوناتها.

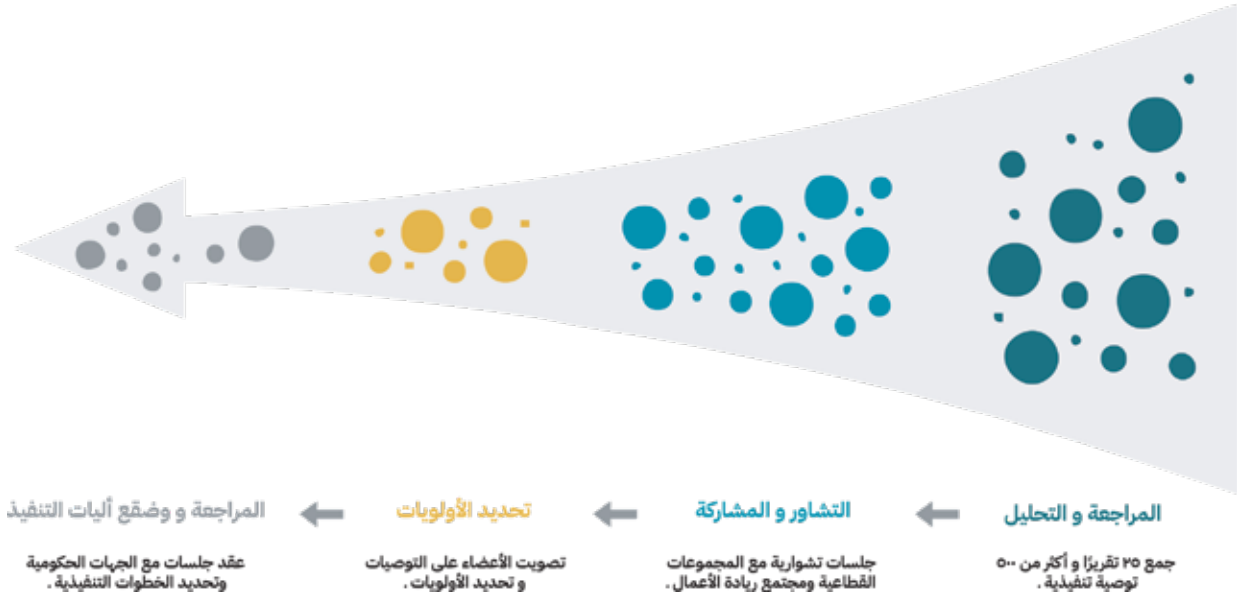
• الاجتماعات التشاورية وإطلاق عملية إعداد الميثاق:

بدأت عملية إعداد الميثاق بالاجتماع الأول للمجموعة الوزارية لريادة الأعمال، حيث تم عرض آراء وتوقعات رواد الأعمال في مصر، إلى جانب مداخلات عدد من شركاء التنمية الدوليين حول إنشاء المجموعة الوزارية المعنية بدعم ريادة الأعمال، ورؤيتهم للتحديات القائمة والفرص المستقبلية للنمو.

أعقب ذلك اجتماع تشاوري موسع برئاسة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وبمشاركة جميع أعضاء الأمانة الفنية، إلى جانب أربع مجموعات عمل جرى تشكيلها لتغطية الأهداف الأساسية للمجموعة، وتشمل (١) السياسات والتشريعات والتمويل، (٢) تنسيق المبادرات، (٣) التوسع الخارجي والاحتفاظ بالموهب وتنمية المهارات، (٤) وربط الشركات الناشئة بالأولويات التنموية.

وقد مثل هذا الاجتماع نقطة انطلاق عملية إعداد الميثاق، إذ جرى خلاله تحديد المسارات الرئيسية للعمل وتوجيه المشاركين نحو الخطوات اللاحقة لضمان تحديد أولويات واضحة.

وفي الاجتماع الثاني للمجموعة الوزارية لريادة الأعمال، برئاسة رئيس الوزراء في ١١ نوفمبر ٢٠٢٤، تم اعتماد إعداد الميثاق كوثيقة وطنية مرجعية لدعم بيئة ريادة الأعمال في مصر



• جمع وتحليل التوصيات من التقارير وتحليل مقارن لأفضل الممارسات الدولية:

قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بتحليل أكثر من ٢٥ تقريرًا وطنيًا ودوليًا ، بهدف البناء على التجارب القائمة والاستفادة منها. كما أجرت دراسة مقارنة حول أفضل الممارسات الدولية في السياسات الداعمة لريادة الأعمال، شملت تجارب ٢١ دولة.

وبناءً على هذا الجهد، تم التوصل إلى أكثر من ٥٠٠ توصية عملية تغطي مختلف جوانب ريادة الأعمال. جرى تصنيف هذه التوصيات وتنظيمها، ثم كُلفت مجموعات العمل الأربع بدراستها وفق أهداف كل مجموعة ومحاورها الاستراتيجية، تمهيدًا لوضع آليات التنفيذ المناسبة.

• تحديد الأولويات:

تمت دعوة أعضاء مجموعات العمل الأربع من مجتمع ريادة الأعمال للمشاركة في تصويت تشاركي مفتوح لتحديد الأولويات من بين التوصيات، وذلك استنادًا إلى معيارين أساسيين هما حجم التأثير الإيجابي المتوقع وقابلية التنفيذ. وخلال هذه العملية، عُقد أكثر من ٥٠ اجتماعًا تشاوريًا شارك فيها الأعضاء ودوائر أوسع من مجتمع ريادة الأعمال، مما أتاح تقديم أفكار جديدة وتوسيع الحلول المطروحة. وبعد مراجعة هذه الأفكار، تمت إضافة التوصيات الجديدة إلى أولويات الميثاق مع التأكد من توافقها مع الأهداف الحكومية الرئيسية.

• تحديد آليات التنفيذ:

تم ربط كل توصية تم التصويت عليها بمحور عمل محدد وأهداف واضحة لضمان اتساق المسار التنفيذي لاحقًا. وبعد التصويت، عقدت مجموعات العمل جلسات مراجعة داخلية لإعداد القائمة النهائية بالأولويات قبل مناقشتها مع الجهات الحكومية. وخلال الإعداد، نُظمت جلسات فنية مع الجهات الحكومية لتبادل الآراء

حول التنفيذ وكيفية إدماج التوصيات في السياسات الحالية، مع التفرقة بين ما يمكن تطبيقه فورًا ضمن القوانين القائمة، وما يتطلب تعديلات تشريعية وأدرج في الإجراءات المستقبلية.

• إشراك موسع لمجتمع الشركات الناشئة من خلال الفعاليات والمشاورات القطاعية:

حرصت المجموعة الوزارية لريادة الأعمال على توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية من خلال استشارة أكثر من ٢٥٠ ممثلًا للشركات الناشئة بشكل مباشر. وقد شمل ذلك استقبال الملاحظات والمقترحات من المؤسسين والمستثمرين والمجتمع المدني عبر المشاركة في فعاليات متعددة، من أبرزها قمة رايز أب في مايو ٢٠٢٥، وهو ما أتاح الاطلاع على رؤى جديدة ومتنوعة من مختلف الأطراف المعنية بالمنظومة.

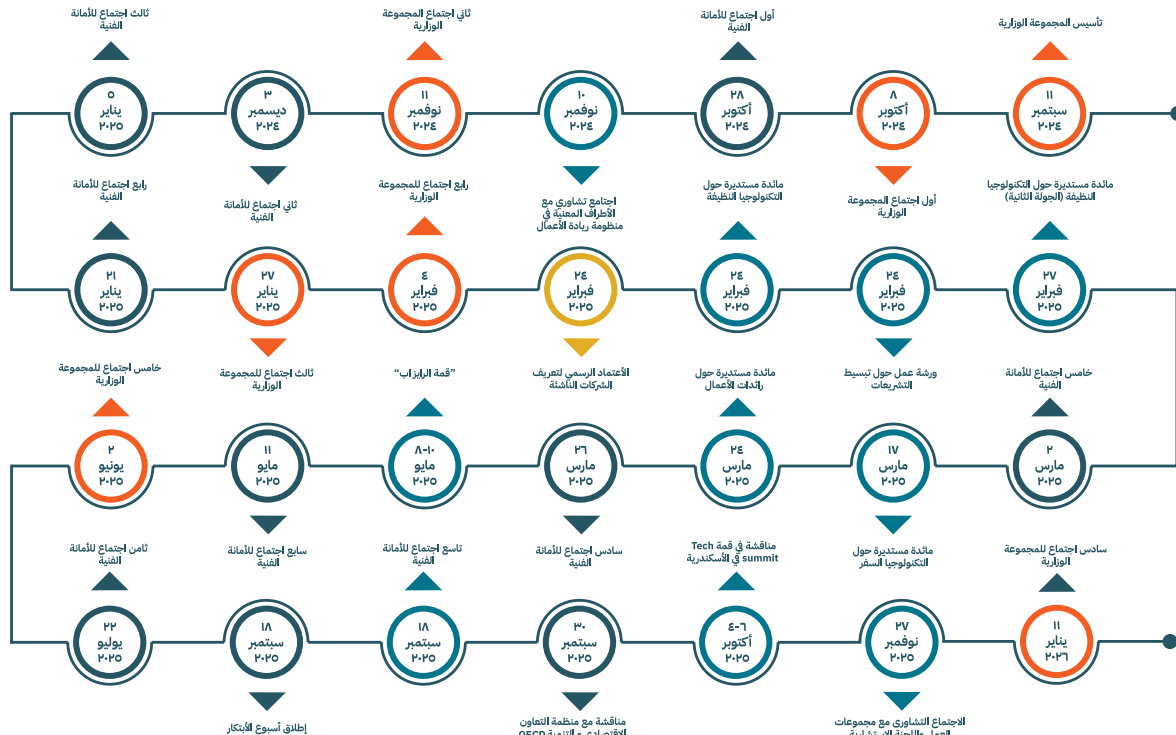
ولتعزيز البعد القطاعي للميثاق، عُقدت ٦ اجتماعات تشاورية بالتعاون مع شركات انطلاق، ورايز أب، و AGX Consultant وبمشاركة شركاء دوليين مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وركزت هذه الجلسات على أولويات مهمة مثل: تكنولوجيا السياحة (TravelTech)، والتكنولوجيا النظيفة (CleanTech)، والمدن الذكية والمستدامة، وريادة الأعمال النسائية، والتكنولوجيا الصناعية والتجارية، والنقل، والأمن السيبراني، إضافة إلى فرص التوسع في الأسواق الإفريقية.

أسفرت هذه الاجتماعات التشاورية عن توصيات عملية جرى دمجها في محاور الميثاق الرئيسية. وقد تحقق ذلك عبر أشهر من العمل المكثف والتعاون المستمر مع مختلف الأطراف لضمان وحدة الرؤية وتكامل الجهود.

إطار تشاركي لصياغة الميثاق



وقد تم تنفيذ هذه المنهجية على مدار ساعات عمل مكثفة ووفقاً للجدول الزمني التالي:



إنجازات رئيسية

الأمانة الفنية

اجتماعات المجموعة الوزارية

جهات منظومة ريادة الأعمال

القسم الثاني

منظومة الشركات الناشئة في مصر

لماذا مصر؟ – أرقام تهمك



لمحة سريعة: المشهد الاقتصادي المصري:

في ظل التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، بدأت مصر في إعادة ترتيب أولوياتها التنموية من خلال تبني استراتيجية تركز على رفع كفاءة الاقتصاد الحقيقي، وتعزيز القدرة التنافسية، وجذب الاستثمارات النوعية. وبينما تواصل الدولة تطوير البنية التحتية وتنفيذ المشروعات القومية الكبرى، أصبح من الواضح أن تحقيق النمو المستدام يعتمد على تمكين القطاع الخاص وتشجيع الابتكار، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لدفع عجلة الاقتصاد وفتح المجال أمام الشركات الناشئة لتلعب دورًا أكبر. فهذه الشركات لم تعد عنصرًا ثانويًا، بل أصبحت جزءًا أساسيًا من الرؤية التنموية، لما تقدمه من حلول مبتكرة، وفرص عمل جديدة، ونمو قائم على التكنولوجيا والمعرفة، مما يعزز مكانة مصر كمركز إقليمي جاذب للمواهب والاستثمارات، ومحفز للابتكار، وساعٍ لتحقيق نمو شامل ومتوازن يخدم مختلف فئات المجتمع.

ويُعد تعزيز دور القطاع الخاص أحد المحاور الرئيسية في هذه الاستراتيجية، حيث وضعت الدولة هدفًا لرفع نسبة الاستثمارات الخاصة إلى ٧٢٪ من إجمالي الاستثمارات بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنةً بـ ٢٥.٥٪ في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤. وقد بدأت بالفعل مؤشرات هذا التحول بالظهور^١، إذ ارتفعت نسبة الاستثمارات الخاصة في الاقتصاد خلال الفترات الأخيرة لتتجاوز ٦٠٪. ويأتي هذا التوجه مدعومًا بحزمة من الإصلاحات التي تشمل تحسين بيئة الأعمال، وتطوير الإجراءات الحكومية عبر التحول الرقمي، وضبط السياسة المالية، وتطبيق نظام مرن لسعر الصرف. وهي خطوات تهدف إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وزيادة مرونته وتنافسيته على المستوى الدولي.

كما أصبحت الاستدامة البيئية من أهم أولويات الدولة، إذ تمثل الاستثمارات الصديقة للبيئة الآن نصف الإنفاق العام، بما يتماشى مع المعايير البيئية العالمية، ويفتح الباب أمام التوسع في مجالات واعدة مثل التكنولوجيا الخضراء، والطاقة المتجددة، والبنية التحتية المستدامة. وفي الوقت نفسه، تستهدف مصر

الوصول إلى ١٠٠ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و١٤٥ مليار دولار من الصادرات سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠، في إطار التحول نحو نموذج اقتصادي جديد يقوده القطاع الخاص ويرتكز على القطاعات الإنتاجية والتصديرية.

وخلال السنوات العشر الماضية، شهد الاقتصاد المصري توسعًا كبيرًا في مشروعات البنية التحتية، والتنمية العمرانية والزراعية، وإنشاء المناطق الصناعية، وتنفيذ مشروعات قومية كبرى مثل العاصمة الإدارية الجديدة، والاتفاق على تدشين مدينة رأس الحكمة، والمتحف المصري الكبير، والدلتا الجديدة، ومشروعات الطاقة المتجددة مثل مجمع بنبان للطاقة الشمسية. وتهدف هذه المشروعات إلى إنشاء مناطق ومدن متكاملة وجاذبة للاستثمار تعمل كمحاور اقتصادية جديدة. كما تدعمها خطة شاملة لتطوير البنية التحتية للنقل واللوجستيات، تتضمن إنشاء خطوط قطارات سريعة، وتوسعة شبكة مترو الأنفاق، وبناء عدد من الكباري الحديثة العابرة للنيل، بهدف ربط المناطق الصناعية والسكنية على مستوى الجمهورية.

كما يُعد العامل السكاني من أهم عناصر القوة في خطة التنمية، إذ يتجاوز عدد سكان مصر ١٠٧ ملايين نسمة^٢، ويقل متوسط أعمارهم عن ٢٥ عامًا، ما يمنح البلاد سوقًا كبيرة وشابة تشكل فرصة حقيقية للنمو، سواء في سوق العمل أو في الاستهلاك. ومع ما تتمتع به مصر من موقع جغرافي فريد يربط بين إفريقيا وآسيا وأوروبا، فإنها تمثل نقطة انطلاق مثالية للشركات الناشئة التي تطمح إلى التوسع في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وفي هذا الإطار، ستتناول الفقرات التالية بشكل تفصيلي أبرز العوامل الداعمة ودورها الحيوي في تعزيز منظومة الشركات الناشئة داخل السوق المصري.

١ الإصدار الثاني - السردية الوطنية للتنمية الشاملة - <https://mped.gov.eg/NationalNarrative>

٢ DataReportal. التقرير الرقمي لمصر ٢٠٢٤ - مؤشرات الإنترنت ووسائل التواصل الرقمي. تم الوصول إليه في مايو ٢٠٢٥. متاح على:

<https://datareportal.com/reports/digital-egypt-2024>

٣ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (كأماس). الموقع الرسمي. متاح عبر الرابط: <https://www.capmas.gov.eg/?lang>

١. السوق المصرية: فرص واعدة وجاذبة للاستثمار

تُعد مصر واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم، إذ يُتوقع أن تحقق معدل نمو متوسط يبلغ نحو ٥٪ سنويًا خلال العقد القادم. ويعزز هذا النمو حجم السكان الذي يتجاوز ١٠٨ ملايين نسمة، مع معدل زيادة سكانية يبلغ ١.٧٪ سنويًا. كما يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لمصر أكثر من ٣٩٦ مليار دولار أمريكي^١، لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في إفريقيا، مما يوفر فرصًا فريدة للشركات الناشئة للتوسع والوصول إلى قاعدة عملاء ضخمة وتقديم حلول مبتكرة تسد الفجوات في السوق.

الوصول إلى الأسواق العالمية

تتمتع مصر بقدرة عالية على الوصول إلى الأسواق التصديرية، حيث تسجل معدل نافذ للصادرات يبلغ ٨٠٤٪ حسب البنك الدولي^٢، ما يضعها ضمن أفضل ٥٠ اقتصادًا من حيث النفاذ إلى الأسواق العالمية. ويساعد موقعها الجغرافي المتميز، الذي يربط بين إفريقيا وآسيا وأوروبا، على تعظيم هذا الدور، خاصة بوجود قناة السويس التي تمثل ممرًا ملاحيًا عالميًا حيويًا للتجارة الدولية.

الإصلاحات الاقتصادية وجاذبية الاستثمار

أسهمت الإصلاحات الهيكلية الحكومية في تعزيز جاذبية السوق المصري، من خلال تبني سياسة تحرير سعر الصرف وتعزيز مبدأ الحياد التنافسي. وقد شجعت هذه الإصلاحات العديد من الشركات الدولية على إنشاء مراكز للبحث والتطوير وخدمات تكنولوجيا المعلومات في مصر. كما شهد قطاع التعهيد (Business Process Outsourcing) نموًا ملحوظًا بنسبة ٥٤.٢٪ خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٣، ليصل إلى ٣.٧ مليار دولار،

مع زيادة عدد مراكز الخدمات وشركات التعهيد بنسبة ٢٥٪.

تنوع الاقتصاد والبنية التحتية

قفزت مصر ٨ مراكز في مؤشر التعهيد الاقتصادي خلال العامين الماضيين لتصل إلى المرتبة ٦٢ من أصل ١٣٢ دولة^٣، ما يعكس تنوع اقتصادها. كما شهدت البلاد استثمارات ضخمة في البنية التحتية، خاصة في تطوير الطرق والممرات اللوجستية، وفي مقدمتها قناة السويس التي يمر بها نحو ١٢٪ من حجم التجارة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، شهدت شبكات الطاقة والاتصالات الرقمية تطورًا كبيرًا، مما ساهم في خلق بيئة تشغيلية حديثة ومرنة تدعم النمو الاقتصادي.

قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يُعتبر قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر محركًا أساسيًا للاقتصاد المصري، إذ يساهم بأكثر من ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر أكثر من ٧٥٪ من فرص العمل. كما تمثل الإمكانات الرقمية غير المستغلة في هذا القطاع فرصة كبيرة للشركات الناشئة في مجال المعاملات التجارية بين الشركات (B2B)، ما يعزز من نمو المنظومة ويقوي الترابط بين الاقتصاد التقليدي والتكنولوجي.

ريادة الأعمال والشركات الناشئة

تتنوع منظومة ريادة الأعمال في مصر لتشمل العديد من القطاعات، مما يجعلها ثالث أكبر سوق تمويليًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بنسبة ١١٪ من إجمالي التمويل)^٤، والثانية على مستوى إفريقيا (٢٢٪ من إجمالي التمويل)^٥. وقد أنتجت هذه المنظومة شركات مصرية مليارية مثل MNT-Halan وفوري^٦، إلى جانب العديد من الشركات الصاعدة التي تسير على

١ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. الموقع الرسمي. متاح عبر الرابط: <https://www.capmas.gov.eg/?lang>

٢ البنك الدولي. ضعف المعدل العالمي الذي يقدر بـ ٨٥.٠٪ سنويًا. المصدر: البنك الدولي، ٢٠٢٤.

٣ البنك الدولي. ملف مصر - إحصائيات التجارة واللوجستيات، ٢٠٢٤. متاح على: <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/EGY/Year/TLST>

٤ مختبر النمو بجامعة هارفارد. متاح على: <https://atlas.hks.harvard.edu/countries>

٥ Lucidity Insights. الاستثمار في منظومة الشركات الناشئة في مصر ٢٠٢٤، ٢٠٢٤. متاح على:

<https://lucidityinsights.com/reports/investing-in-egypts-startup-ecosystem-in>

٦ ماجنيت . تقرير رؤى مصر للنصف الأول من ٢٠٢٤.

٧ تقرير منظومة الشركات الناشئة العالمية ٢٠٢٤، ٢٠٢٤. متاح على: <https://startupgenome.com/report/gser2024>

٨ يجب التنويه أن شركة سويغل تأسست في القاهرة عام ٢٠١٧.

٢. رأس المال البشري في مصر: عنصر حاسم في دفع الابتكار والنمو

تمتلك مصر قاعدة واسعة من الكفاءات الشابة، إذ يشكّل الشباب أكثر من ٦٠٪ من إجمالي السكان، مع دخول نحو ٧٤٠ ألف خريج جديد^٩ إلى سوق العمل كل عام. وتعمل برامج تطوير المهارات الرقمية والتعليم الفني والتدريب المهني على تأهيل هؤلاء الشباب وضمنان جاهزيتهم لوظائف المستقبل.

ويعتمد رأس المال البشري المصري على بنية تحتية رقمية قوية وسياسات داعمة للابتكار، تشمل شبكة تضم أكثر من ١٠٠ جامعة^{١٠} و٢٠٠ معهد للتعليم العالي و١٣ مركزًا للابتكار موزعة على مستوى الجمهورية، تقدم برامج^{١١} متخصصة لبناء القدرات بشكل مستمر. وقد ساهم ذلك في احتلال مصر المركز الأول إفريقياً في نتائج البحث العلمي الدولي، وتقدّمها إلى المرتبة ١٣ عالميًا^{١٢}.

كما يساهم انتشار وتنوع البرامج التدريبية المتخصصة، وحاضنات الأعمال، ومساحات العمل المشتركة، والفعاليات المتعددة في تعزيز فرص التواصل والتعاون بين عناصر منظومة ريادة الأعمال في مختلف أنحاء البلاد. وتوفر هذه المنصات بيئة محفزة للمستقلين ورواد الأعمال والمبتكرين، لتبادل الخبرات وإطلاق مشروعات ذات أثر ملموس على الاقتصاد والمجتمع.

خطاهما. ومنذ عام ٢٠١٩، تم الإعلان عن أكثر من ٢٤ صفقة تخارج لشركات ناشئة مدعومة برأس المال المخاطر، مما يعكس حيوية وكفاءة السوق المصرية.

التركيبة السكانية ودعم الابتكار

يملك الاقتصاد المصري قاعدة بشرية شابة ضخمة تضم نحو ٢١.٩ مليون شاب^{١٣} تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٩ عامًا، بالإضافة إلى ٣.٧ مليون طالب جامعي^{١٤}، ينضم منهم حوالي ٧٤٠ ألف خريج سنويًا إلى سوق العمل^{١٥}. هذا العدد الكبير من الشباب المؤهلين يوفر بيئة خصبة وسريعة النمو للشركات الناشئة، ويشكّل ركيزة أساسية لدعم الابتكار وبناء اقتصاد قائم على المعرفة.

ويعزز هذا المورد البشري القوي وجود نظام رقمي متطور، إذ بلغت نسبة انتشار الهواتف المحمولة في مصر ٩٧.٣٪ عام ٢٠٢٤، ما يعكس مستوى عالٍ من الاتصال والتكامل الرقمي في الحياة اليومية. كما تشهد استثمارات مراكز البيانات توسعًا ملحوظًا، حيث ارتفعت من ١٨٢ مليون دولار في عام ٢٠٢٣ إلى ما يتوقع أن يصل إلى ٥١٣ مليون دولار بحلول عام ٢٠٢٩^{١٦}.

ويترجم هذا التقدم في البنية التحتية الرقمية والموارد البشرية إلى قابلية عالية لتبني التكنولوجيا، مما يجعل المصريين من أوائل المستخدمين للتقنيات الجديدة في المنطقة، وبهئيّ بيئة مثالية لنمو الشركات الناشئة والابتكار في مجالات الاقتصاد الرقمي.

٩ ، مخرجات الشركات الناشئة في مصر ٢٠١٩-٢٠١٣، متاح على: <https://lucidcityinsights.com/infobytes/egypt-exits> - ٢٠٢٣-٢٠١٩

١٠ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS). بيان صحفي حول الشباب، ٢٠١٨. متاح على: <https://www.capmas.gov.eg/Admin/News/PressRelease> - ٢٠٢١/١١/٢٠ Youth_e.pdf

١١ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS). بيانات تسجيل الطلاب ٢٠٢٢. متاح على: <https://censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-ar-v4.2> - ٢٠٢٢/٠٧/٢٠

<https://datareportal.com/reports/digital> - ٢٠٢٤/٠٥/٢٠

١٢ DataReportal. التقرير الرقمي لمصر ٢٠٢٤ - مؤشرات الإنترنت ووسائل التواصل الرقمي. تم الوصول إليه في مايو ٢٠٢٥. متاح على: <https://datareportal.com/reports/digital> - ٢٠٢٤/٠٥/٢٠

١٣ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (IDSC). الرقمنة في مصر (دون تاريخ). متاح على: <https://jdsc.gov.eg/upload/DocumentLibrary/Issues/AttachmentA> - ٢٠٢٤/٠٥/٢٠ Egypt.2020inDigitalization/9104

١٤ صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). مصر. الشباب في مصر (دون تاريخ). متاح على: <https://egypt.unfpa.org/en/topics/young-people>

١٥ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS). الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢٢. متاح على: https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=10431 - ٢٠٢١/١١/٢٠

١٦ الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٢٥. متاح على: كريتيفا - المنصة الرسمية للإبداع والابتكار (بدون تاريخ). متاح على: <http://creativa.gov.eg>

١٧ تقرير منظومة الشركات الناشئة العالمية ٢٠٢٤، ٢٠٢٤. متاح على: <https://startupgenome.com/report/gser2024>

١٨ المرصد العالمي لريادة الأعمال ٢٠٢٤ - <https://www.gemconsortium.org/economy-profiles/egypt>

٣. الإرادة السياسية والإطار التنظيمي الداعم

من خلال تحديث البنية التشريعية، أصدرت الدولة مجموعة من القوانين الحديثة التي أسهمت في خلق بيئة أعمال واضحة ومحفزة، تشجع رواد الأعمال والمستثمرين الدوليين على الانضمام إلى منظومة الاقتصاد المصري.

فقد تم تبسيط إجراءات تأسيس الشركات، وتسهيل المعاملات الاستثمارية، إلى جانب تقديم ضمانات وحوافز ضريبية موجهة للقطاعات الابتكارية وسريعة النمو. وقد ساهمت هذه الخطوات في تقليل الحواجز أمام دخول السوق، وتحسين تدفقات رؤوس الأموال، بما يعزز ثقة المستثمرين ويدعم نمو منظومة ريادة الأعمال في مصر.

على المستوى التنظيمي، جاء قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء المجموعة الوزارية لريادة الأعمال كخطوة مهمة لدعم الشركات الناشئة. تضم هذه المجموعة عدداً من الوزارات والجهات المعنية، وتهدف إلى توحيد الجهود عن طريق وضع معايير لتقييم الشركات الناشئة وتنسيق العمل من أجل تطوير بيئة ريادة الأعمال، وتشجيع الابتكار، ومساعدة الشركات الناشئة على النمو والتوسع.

٤. ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال

تُعد الثقافة الريادية والابتكارية من الجوانب المهمة في رؤية مصر ٢٠٣٠ والسردية الوطنية للتنمية الشاملة، لما لها من دور أساسي في تحقيق التنمية. ومع مرور الوقت، أصبحت ريادة الأعمال جزءاً واضحاً في ثقافة المجتمع، ولم تعد مقتصرة على فئة معينة، بل أصبحت حاضرة في وسائل الإعلام ومختلف منصات النقاش. وقد أدى ذلك إلى زيادة رغبة المصريين في إنشاء مشاريعهم الخاصة والسعي نحو الاستقلال الاقتصادي. ووفقاً لبيانات المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM)، فإن ٣٩٪ من المصريين

غير الرياديين عبّروا عن نيتهم في بدء مشروع خلال السنوات الثلاث المقبلة، وهي نسبة من أعلى المعدلات في العالم مقارنة بمتوسط ٢٣٪ عالمياً^{١٩}.

منظومة الشركات الناشئة في مفرق طرق:

بالرغم من الجهود الكبيرة والعوامل الداعمة القائمة، فإن الحفاظ على المكتسبات وتحقيق طموحات مجتمع الشركات الناشئة يتطلب التحرك بسرعة نحو سياسات وإجراءات جديدة تواكب هذه التطورات. وقد تم التأكيد خلال مناقشات صياغة الميثاق على ضرورة تجاوز التحديات الحالية من خلال خطة عمل شاملة تعزز الاستثمار، وتطور البنية التحتية، وتدعم الكفاءات المحلية، بما يضمن نمو وازدهار منظومة ريادة الأعمال في مصر. تتميّز بيئة ريادة الأعمال المصرية بثرائها في الطاقات البشرية والإبداعية، ووجود جامعات ومراكز بحث علمي قوية، وانتشار مساحات العمل المشتركة، وبرامج الحاضنات والمسرّعات، إلى جانب الاهتمام المتزايد من المستثمرين المحليين والدوليين. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات حقيقية تعيق تحويل هذا الزخم إلى نمو اقتصادي مستدام، ومن أبرزها:

١. عدم وجود التنسيق الكافي بين الجهات الحكومية المختلفة

يؤدي تداخل السياسات أو غياب التنسيق بين الجهات المختلفة إلى إضعاف أثر الجهود الداعمة للشركات الناشئة والمستثمرين. ولتجاوز هذه المشكلة، يجب تحسين كفاءة البرامج الحكومية المخصصة لريادة الأعمال، وتقليل الإجراءات البيروقراطية، وتسهيل العمليات الجمركية والضريبية، مع توحيد آليات الدعم والحوافز لضمان وضوح الرؤية وتكامل الجهود الحكومية.

١٩ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. الرواية الوطنية للتنمية المستدامة - رؤية مصر. متاح عبر الرابط: <https://mped.gov.eg/NationalNarrative>

٢. وجود عوائق تحجم التوسع إلى أسواق جديدة

تواجه الشركات الناشئة تحديات عند محاولتها التوسع خارج مصر بسبب التعقيدات الإجرائية، ونقص المعلومات، وضعف الدعم المؤسسي. ولمعالجة ذلك، من المهم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية، والمشاركة في المعارض والفعاليات العالمية، ودعم تصدير الخدمات التكنولوجية، وجذب الاستثمارات والمهارات الأجنبية، وتوفير برامج مساعدة للشركات في مراحل التوسع، بما يعزز قدرتها على المنافسة إقليميًا ودوليًا.

٣. تحدي هجرة العقول والاحتفاظ المواهب

تُعد هجرة الكفاءات تحديًا رئيسيًا نتيجة نقص فرص الدعم وغياب البيئة الجاذبة. لذلك، من المهم توفير بدائل حقيقية محلًا تشجع على البقاء، مثل تبسيط إجراءات التأشيرات لاستقطاب الخبرات وتسهيل حركة الباحثين ورواد الأعمال، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة توفر بيئة عمل تنافسية تشبه ما يبحث عنه الشباب في الخارج.

٤. ضعف ارتباط منظومة الشركات الناشئة بالأهداف التنموية

لا تزال بعض المبادرات الريادية محدودة الأثر، ولا تترجم إلى مساهمات ملموسة في المشروعات القومية أو خلق فرص عمل حقيقية. لذا يجب تحفيز الشركات ذات التوجه البيئي والمستدام، ودعمها بلوائح مشجعة وتمويلات خضراء، مع تعزيز التمويل للبحث والتطوير، وإنشاء مراكز ابتكار، وتشجيع التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي، وربط الشركات الناشئة بالمشتريات الحكومية لزيادة فرص نموها بشكل عادل ومستدام. يمثل هذا الإدراك المشترك نقطة انطلاق مهمة نحو العمل بشكل منظم من خلال خطة عمل واضحة الأهداف، تتضمن مبادرات عاجلة وخارطة طريق استراتيجية قصيرة ومتوسطة

الأجل، تهدف إلى تعزيز الاستثمارات، وتطوير البنية التحتية، ورفع كفاءة الكوادر البشرية، وتحسين بيئة الأعمال، لضمان استدامة ونجاح منظومة ريادة الأعمال في مصر.

وسيتعرض عرض تفاصيل هذه الخطة والمبادرات في الفصول التالية من الميثاق، حيث يقدم الفصل الثالث التيسيرات والمبادرات الفورية لدعم الشركات الناشئة في مصر، بينما يتضمن الفصل الرابع خارطة طريق استراتيجية تمتد لخمس سنوات قادمة.

فرص قطاعية واعدة مدعومة بالتكنولوجيا:

تسير مصر حاليًا في مسار اقتصادي واعد يعزز فرص النمو في مختلف القطاعات الحيوية، بفضل الإصلاحات الهيكلية التي أجريت خلال السنوات الأخيرة، والاستثمارات الضخمة في البنية التحتية، إلى جانب التوجه المستمر نحو الاقتصاد الرقمي. تشهد البلاد نقلة نوعية غير مسبوقة في مجالات متعددة مثل التكنولوجيا المالية، والطاقة المتجددة، والتعليم، والصحة وغيرها، مدعومة بمنهج واضح للإصلاح الاقتصادي يعزز من كفاءة القطاعات الإنتاجية والخدمية^٣. ويفتح هذا التطور آفاقًا واسعة للشركات الناشئة والمستثمرين لتقديم حلول مبتكرة تساهم في دفع عجلة التنمية نحو مستقبل أكثر استدامة وازدهارًا.

فيما يلي عرض لأهم القطاعات الواعدة التي تعكس هذا التقدم وما تحمله من فرص استثمارية للنمو والابتكار:

١- التكنولوجيا المالية (FinTech):



يشهد قطاع التكنولوجيا المالية في مصر نموًا سريعًا، مدفوعًا بعدة عوامل رئيسية، من أبرزها التحول الرقمي في الخدمات الحكومية، والاعتماد المتزايد للاقتصاد المحلي على المعاملات غير النقدية، إلى جانب الدعم التنظيمي القوي من البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية.

وقد ارتفع معدل الشمول المالي ليصل إلى ٧٦.٣٪ بنهاية يونيو ٢٠٢٥^{٢١}، مما يعكس توسع قاعدة المستخدمين للخدمات المالية الرقمية بشكل ملحوظ. كما شهدت استثمارات رأس المال المخاطر في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المرتبطة بها زيادة كبيرة، لتصل إلى ٣٣٤ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤، وهو أعلى مستوى في تاريخ القطاع، إذ استحوذت التكنولوجيا المالية على ٤٢٪ من إجمالي استثمارات رأس المال المخاطر منذ عام ٢٠١٩ حسب بيانات أفريقيا بيج ديل.

كما تُعد مصر ثاني دولة في العالم تصدر قانون مستقل للتكنولوجيا المالية لكافة الشركات الراغبة في ممارسة الأنشطة المالية غير المصرفية باستخدام التكنولوجيا المالية بما يهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين من الأنشطة المالية غير المصرفية ورفع كفاءتها، وخفض التكاليف اللازمة للاستفادة من هذه الأنشطة والخدمات، ومنها على سبيل المثال: إعفاء الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية من رسوم الترخيص، وإصدار ترخيص مؤقت لفترة عامين لتلك الشركات، والاستفادة من المختبر التنظيمي للتطبيقات بما يسمح لمزاوли الأنشطة المالية غير المصرفية من اختبار تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة، بما في ذلك نماذج الأعمال تمهيداً لتقديمها للعملاء.

ورغم هذا النمو الكبير، فإن معدل انتشار البطاقات في مصر وصل إلى ٥٥٪ فقط عام ٢٠٢٢^{٢٢}، مما يعني أن هناك شريحة واسعة من المستهلكين غير مستفاد منها بعد، وهو ما يفتح المجال أمام توسيع قاعدة الشمول المالي ودمج مزيد من الأفراد في أنظمة الدفع الرقمية المبتكرة.

وتعزز الإصلاحات الجوهرية هذا التوسع، مثل تطوير شبكة المدفوعات اللحظية (IPN)، تطبيق منظومة «اعرف

عميلك الإلكتروني» (e-KYC)، استراتيجيات تعزيز الشمول والتكنولوجيا المالية والابتكار للبنك المركزي المصري، إطلاق المختبرات التنظيمية للتكنولوجيا المالية في البنك المركزي المصري و الهيئة العامة للرقابة المالية حيث يقدم المختبر التنظيمي التابع للهيئة مساراً سريعاً للشركات الناشئة للانضمام لبيئة المختبر التنظيمية على مدار العام دون التقيد بنوافذ تقديم محددة، حيث يعتمد المختبر نموذج القبول المفتوح (Always open model) بدلاً من نموذج الدفعات او المجموعات (Cohort-based model) بالإضافة إلى ان المختبر يوفر استضافة مجانية للاختبار لأول ٣ شهور وامكانية الاختبار المجاني للأمن السيبراني للشركات المنظمة وذلك من خلال شركاء المختبر، مما يساهم في حصول تلك الشركات على التمويل اللازم أثناء الاختبار^{٢٣}.

كل هذه الخطوات تساهم في زيادة الطلب على الخدمات المصرفية الرقمية، والتمويل متناهي الصغر، والمنتجات التمويلية المبتكرة، بالإضافة إلى الحلول المصممة خصيصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يجعل قطاع التكنولوجيا المالية أحد أكثر القطاعات جذباً للاستثمار والابتكار في مصر.

٢- الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا العميقة (DeepTech):



تسعى مصر إلى أن تصبح مركزاً إقليمياً لشركات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا العميقة، بدعم من رؤية وطنية واضحة واستثمارات كبيرة في البحث العلمي، وتنمية الكوادر البشرية، وتطوير البنية الرقمية.

تهدف النسخة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (٢٠٢٥-٢٠٣٠) إلى تخريج ٣٠ ألف خبير في الذكاء الاصطناعي وإنشاء ٢٥٠ شركة متخصصة في هذا المجال.

٢١ البنك المركزي المصري. معدلات الشمول المالي في مصر حتى يونيو ٢٠٢٥. متاح عبر الرابط: <https://www.cbe.org.eg/en/news-publications/news-financial-inclusion-rates-egypt-as-of-07/09/2025>

٢٠٢٥-june

٢٢ البنك المركزي المصري. بطاقات الدفع - أنظمة وخدمات الدفع. متاح عبر الرابط: <https://www.cbe.org.eg/ar/payment-systems-and-services/payment-services/payment-cards>

٢٣ <https://frsandbox.com/regulatory-sandbox>

٣-تكنولوجيا السفر والسياحة (TravelTech):



يشهد قطاع السفر والسياحة في مصر تحولاً كبيراً بفضل مشروعات عملاقة بمليارات الدولارات مثل رأس الحكمة والعلمين الجديدة، التي تعيد رسم المشهد السياحي في البلاد. ومع إنشاء مطارات جديدة، وخطوط قطارات فائقة السرعة، ومدن سياحية متكاملة، تقترب مصر من ترسيخ مكانتها كوجهة سياحية عالمية عالية القيمة. كما تتضمن الخطط الحكومية منح القطاع الخاص إدارة ١١ مطاراً يخدم أكثر من ٥٠ مليون مسافر سنوياً، في خطوة تهدف إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية وجذب الاستثمارات.

ورغم التطورات التكنولوجية التي يشهدها القطاع، فإن وكالات السفر التقليدية ما زالت تعاني من تراجع في أعمالها^{٣٩}، في حين يواجه السائح المحلي ضعفاً في الثقة بالخدمات المقدمة من الوكلاء، إلى جانب محدودية استخدام أدوات التسويق الذكي. وتُبرز هذه التحديات، آفاقاً واسعة لشركات التكنولوجيا المتخصصة في السفر والسياحة (TravelTech) إعادة تعريف تجربة السائح مباشرة عبر حلول الحجز الرقمي، النقل المتكامل، تجارب مدعومة بالذكاء الاصطناعي، وخدمات سفر مخصصة بشكل دقيق.

كما يعزز الافتتاح الرسمي للمتحف المصري الكبير (أكبر متحف أثري عالمياً)، هذه الجهود الوطنية لتوفير بيئة خصبة للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الثقافية والسياحية. كما يدعم التعافي العالمي للسياحة واستراتيجية مصر لتنويع الوجهات بعيداً عن المقاصد السياحية التقليدية مثل الأقصر وشرم الشيخ، الحاجة إلى ابتكارات تكنولوجية قابلة للتوسع تعزز نمو القطاع، بما يتماشى مع هدف مصر في زيادة عائدات السياحة إلى ٣٠ مليار دولار واستقبال ٣٠ مليون سائح بحلول ٢٠٣٠.

كما تحتل مصر المركز الثاني في إفريقيا من حيث الإنتاج العلمي، إذ تسهم بـ ٢١٪ من المنشورات العلمية الصادرة عن القارة [٢٩]. وتبرز جامعة القاهرة في التصنيفات الإقليمية بفضل تركيزها على البحث متعدد التخصصات لدعم منظومة التكنولوجيا المتقدمة، خاصة في الذكاء الاصطناعي وعلوم الحاسوب^{٣٤}.

كما تعمل الدولة على رفع قدرات الموارد البشرية في المجالات التقنية من خلال زيادة عدد كليات وأقسام الحاسبات والمعلومات والذكاء الاصطناعي لتصل إلى ٩١ كلية ومعهداً على مستوى الجمهورية، مما يعزز تخريج جيل جديد من المبتكرين والمتخصصين في التقنيات المستقبلية.

ورغم هذا الزخم الأكاديمي الكبير في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا النانو، والروبوتات، لا تزال هناك فجوة واضحة بين الأبحاث العلمية وتطبيقاتها التجارية. تواجه العديد من الابتكارات تحديات في التحول إلى منتجات قابلة للتسويق، نتيجة نقص المنصات المتخصصة لتطبيق نتائج البحث والتطوير وضعف الآليات المؤسسية الداعمة، ما يفتح فرصاً استثمارية كبيرة في هذا المجال.

إضافة إلى ذلك، يمنح الموقع الجغرافي الاستراتيجي لمصر ميزة فريدة، إذ تمر عبرها أكثر من ٩٠٪ من حركة البيانات بين آسيا وأوروبا من خلال الكابلات البحرية. هذا الموقع يجعل مصر وجهة مثالية للاستثمار في مراكز البيانات والشركات الناشئة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، مما يعزز مكانتها كبوابة إقليمية لإطلاق حلول تكنولوجية ذات طابع عالمي.

٢٤ SCImago. ترتيب الدول في مجال البحث العلمي - إفريقيا (٢٠٢٤). للعام الخامس على التوالي. متاح على: <https://www.scimagojr.com/countryrank.php?region=Africa&year=2024>

٣٥ تصنيف العلوم البيئية - ٢٠٢٥. جاءت مصر في المرتبة ٣٩ عالمياً. متاح على: <https://www.timeshighereducation.com/interdisciplinary-science-rankings?page=1>

٤-تكنولوجيا الصناعة والتجارة والتنقل الذكي (ManuTech, TradeTech and Smart Mobility):



تسعى مصر إلى تحقيق صادرات بقيمة ١٤٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، وجذب استثمارات صناعية متقدمة تكنولوجياً، مما يجعل تحديث الإنتاج الصناعي وتطوير البنية اللوجستية والتجارية أمرًا ضروريًا.

شهد قطاع تكنولوجيا السيارات والنقل واللوجستيات نموًا ملحوظًا، حيث جذب ١١٪ من إجمالي استثمارات الشركات الناشئة في عام ٢٠٢٤ من خلال ١٣ صفقة^{٢٧}، ما يدعم هدف زيادة مساهمة الصناعات غير النفطية في الناتج المحلي من ١٢٪ عام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٪ بحلول ٢٠٣٠.

ورغم التقدم في التحول الرقمي، لا تزال بعض القطاعات تواجه تحديات. ففي قطاع الصناعة، لا يزال تطبيق تقنيات الثورة الصناعية الرابعة (Industry 4.0) يقتصر على مشروعات محدودة. وفي قطاع التجارة، لا تزال سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية الرقمية بحاجة إلى تطوير مقارنة بمعدلات نمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهو ما يحد من القدرة التصديرية وتعزيز حركة التجارة عبر الحدود. هذه التحديات تفتح فرصًا كبيرة أمام الشركات الناشئة لتقديم حلول في مجالات التصنيع الذكي، والتحول الرقمي لسلاسل التوريد، ومنصات الامتثال التجاري، بما يدعم التنافسية الاقتصادية ويجذب المزيد من الاستثمارات وفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠.

وقد ساعدت المناطق الاقتصادية الخاصة مثل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والاستثمارات الضخمة في الممرات اللوجستية، إلى جانب الحوافز الحكومية، في خلق بيئة مواتية لنمو الشركات الناشئة التي تعمل في مجالات

مثل مراقبة الإنتاج عبر إنترنت الأشياء (IoT)، الروبوتات والصيانة التنبؤية، تحسين سلاسل الإمداد ورقمنة الجمارك، استخدام تقنيات البلوكتشين لتعقب المنشأ، وتوقعات الطلب المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

كما تم تعزيز البنية التحتية بإنشاء أكثر من ٧,٠٠٠ كيلومتر من الطرق الجديدة، وتطوير شبكة قطارات فائقة السرعة بطول ٢,٠٠٠ كيلومتر تربط ٦٠ مدينة، مما يعزز الربط بين المناطق الاقتصادية والأسواق المحلية ويدعم النمو الصناعي والتجاري.

٥-تكنولوجيا التعليم (EdTech):



تُعد مصر سوقًا كبيرة وواعدة في مجال تكنولوجيا التعليم (EdTech)، إذ تضم أكثر من ٢٨ مليون طالب يدرسون في أكثر من ٧٣ ألف مدرسة، ويشرف عليهم أكثر من مليون معلم^{٢٨}. تركز الدولة حاليًا على تحسين جودة التعليم من خلال تطوير المناهج الرقمية، وتوفير الأجهزة اللوحية والحواسيب للطلاب، إلى جانب زيادة الاهتمام بالمهارات العملية مثل البرمجة، والذكاء الاصطناعي، وريادة الأعمال.

ورغم هذه الجهود، لا يزال أداء الطلاب المصريين في الاختبارات الدولية الموحدة أقل من المعدل العالمي، مما يعكس تفاوتًا في جودة التعليم بين المدارس الحكومية والخاصة. وتؤكد هذه التحديات الحاجة إلى حلول تعليمية رقمية مبتكرة تضمن إتاحة تعليم عالي الجودة للجميع و سد فجوات الأداء وتحسين المستوى الأكاديمي على نطاق واسع.

تخلق هذه التوجهات فرصًا كبيرة أمام منصات التعلم الذاتي والتعليم عن بُعد والتدريب المهني، خاصة في ظل الضغوط

٢٦ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. الرواية الوطنية للتنمية المستدامة - رؤية مصر. متاح عبر الرابط: <https://mped.gov.eg/NationalNarrative>

٢٧ ومضة (Wamda). تقارير بحثية حول الشركات الناشئة والابتكار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تم الوصول إليه في مايو ٢٠٢٥. متاح على: <https://www.wamda.com/research>

٢٨ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS). النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي ٢٠٢٣/٢٠٢٤. القاهرة: CAPMAS، ٢٠٢٤. متاح على: <https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications>

ومع تزايد الطلب على الزراعة المستدامة عالميًا، توفر مصر بيئة مثالية لتبني الحلول التقنية القابلة للتوسع، التي تعزز النمو الاقتصادي وتدعم القدرة على التكيف مع التغير المناخي في واحد من أهم الأسواق الزراعية في المنطقة.

٧-تكنولوجيا الصحة (HealthTech):



يشهد قطاع الصحة في مصر تغيرات كبيرة وسريعة، نتيجة الاستثمارات الحكومية في التغطية الصحية الشاملة، وتطوير البنية التحتية الرقمية، والتعاون بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل وزيادة الإنفاق على الصحة. ويساعد التحول الرقمي في تحسين الخدمات الصحية وجعلها أكثر كفاءة. كما أدى التوسع العمراني والحملات الصحية الوطنية ونمو الطبقة الوسطى إلى زيادة الطلب على خدمات صحية حديثة وسهلة الوصول.

تعمل الحكومة على رقمنة السجلات الطبية، توسيع التأمين الصحي، ودمج الطب عن بُعد في العيادات الحكومية

مما يخلق فرصًا كبيرة أمام الشركات الناشئة لتقديم حلول في التشخيص الرقمي، والرعاية عن بُعد، وإدارة البيانات الصحية، وخدمات الصحة النفسية.

ورغم وجود أكثر من ١٤٢ ألف سرير بالمستشفيات و١,٧٠٠ مركز إسعاف ثابت، إلا أن هذه القدرات لا تكفي لتلبية احتياجات المواطنين^{٣٢}. لذلك، تبرز فرص واسعة لتقنيات

الاقتصادية لاستيعاب ملايين الشباب الباحثين عن فرص عمل، مما يزيد أهمية الربط بين التعليم ومتطلبات سوق العمل عبر أدوات رقمية حديثة تدعم التطوير المهني وتفتح آفاقًا جديدة للتوظيف.

٦-تكنولوجيا الزراعة والمياه (AgriTech):



شهدت الأراضي الزراعية في مصر زيادة بنسبة ١٥٪ خلال العقد الماضي، لتصل إلى نحو ٤٠,٣٠٠ كيلومتر مربع^{٣٩}، مدفوعة بمشروعات كبرى مثل الدلتا الجديدة ومبادرة مستقبل مصر، إلى جانب استثمارات ضخمة في البنية التحتية المائية كمحطات معالجة المياه في مدينة الحمام وبحر البقر.

ورغم هذا التوسع، ما تزال مصر تواجه عجزًا مائيًا سنويًا يُقدَّر بنحو ٧ مليارات متر مكعب^{٣٠}، تزيد من حدته تغيرات المناخ وتفتت الحيازات الزراعية، حيث تراجعت متوسط مساحة المزرعة من ٦.١٣ فدان إلى ٣.٧٩ فدان^{٣١}، مما يؤثر على كفاءة الإنتاج ويزيد من الهدر. كما يواجه صغار المزارعين صعوبات تتعلق بارتفاع تكاليف المعدات وضعف الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة.

تفتح هذه التحديات فرصًا كبيرة للابتكار في تكنولوجيا الزراعة والمياه، حيث يمكن للشركات الناشئة تطوير أدوات الزراعة الدقيقة، والمراقبة عبر الأقمار الصناعية وتتبع سلاسل الإمداد وأنظمة الري الذكية مما يحقق مكاسب في الإنتاجية وكفاءة استخدام الموارد المائية.

٢٩ البنك الدولي. الأراضي الزراعية (٪ من إجمالي مساحة الأراضي) - مصر. تم الوصول إليه في مايو ٢٠٢٥. متاح على:

[locations=EG?https://data.worldbank.org/indicator/AG.LND.AGRI.KY](https://data.worldbank.org/indicator/AG.LND.AGRI.KY?locations=EG)

٣٠ منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونسف) - مصر. ندرة المياه في مصر. متاح عبر الرابط: <https://www.unicef.org/egypt/documents/water-scarcity-egypt>

٣١ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). مستودع المعرفة لمنظمة الفاو. متاح عبر الرابط: <https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/content/9e24e6a9e730-AdV1-٤٦٧٩-b٩٠٧-e٦٤Ac٨٨٥>

٣٢ الهيئة العامة للرعاية الصحية. ملامح من التحول في منظومة الرعاية الصحية في مصر. متاح على:

يعتمد كثيرًا على المعاملات النقدية، في ظل بطء الخدمات اللوجستية ووجود مخاوف من الاحتيايل الإلكتروني، وهي عوامل تحد من توسع السوق وبناء الثقة بين المستهلكين.

ومع ذلك، يفتح هذا التحول السريع في التجارة الرقمية فرصًا كبيرة أمام الشركات الناشئة في مجالات اللوجستيات والتوصيل، التجارة الاجتماعية، المنصات الرقمية، التجارة عبر الحدود، خصوصًا مع اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية التي تتيح الوصول إلى أكثر من مليار مستهلك. كما يعزز الاندماج مع منظومات التكنولوجيا المالية من قدرة هذا القطاع على أن يصبح محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي والتنافسية الإقليمية.

٩-تكنولوجيا الطاقة (Energy Tech):

تسير مصر بخطى ثابتة نحو التحول في مجال الطاقة من خلال استراتيجية طموحة تهدف إلى رفع نسبة الطاقة المتجددة إلى ٤٢٪ من إجمالي الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠^{٣٤}. منذ إصدار قانون الطاقة المتجددة عام ٢٠١٤ وتنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية، أصبح القطاع الخاص شريكًا مهمًا في إنتاج الكهرباء من مصادر نظيفة ومستدامة.



تبذل الدولة جهودًا كبيرة لتوسيع استخدام الطاقة المتجددة عبر مشروعات استراتيجية في مجالات مثل الطاقة الشمسية والرياح. ومع ذلك، لا تزال نسبة الطاقة المتجددة منخفضة مقارنة بالوقود الأحفوري، إذ لم تتجاوز ١٢.١٪^{٣٥} من إجمالي الكهرباء في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

الطب عن بُعد، والتشخيص بالذكاء الاصطناعي، والمراقبة الصحية المنزلية، لتغطية النقص في الخدمات وتحسين الرعاية الوقائية^{٣٣}.

كما يشهد السوق نموًا سريعًا في تكنولوجيا الصحة النسائية والعافية، مدفوعًا بزيادة الطلب، والدعم الحكومي، واهتمام المستثمرين، مما يجعل قطاع الصحة في مصر من القطاعات الواعدة للابتكار والنمو.

٨-التجارة الإلكترونية (e-Commerce):



يشهد قطاع التجارة الإلكترونية في مصر نموًا سريعًا بفضل زيادة استخدام الإنترنت والهواتف الذكية وتوسع أنظمة الدفع الرقمي. ويزداد الطلب من الأفراد والشركات على تجارب تسوق إلكترونية سهلة وشخصية في مجالات مثل التجزئة والبقالة والملابس والإلكترونيات. بلغت قيمة سوق التجارة الإلكترونية نحو ٩.١ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، ومن المتوقع أن تصل إلى ١٩.٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٢ بمعدل نمو سنوي يبلغ ١٠.٢٪. كما نمت المبيعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي بأكثر من ٢٨٪ بين ٢٠٢١ و٢٠٢٤، ومن المتوقع أن تستمر بالنمو بنسبة ١٣.٦٪ حتى عام ٢٠٣٠ لتصل إلى ١.٦٤ مليار دولار.

ورغم هذا النمو الكبير، لا يزال القطاع يواجه تحديات واضحة مثل ضعف التغطية في بعض المحافظات، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التوصيل وطول زمن التسليم، إلى جانب تكامل الخدمات البريدية بشكل كافٍ مع خدمات النقل والمواصلات، وهو ما ينعكس سلبًا على سرعة ودقة التوصيل، خاصة في المناطق البعيدة والريفية كما

<https://eha.gov.eg/en/news/highlights-transformation>

٣٣ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS). الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢٣ - الخدمات الصحية. القاهرة: CAPMAS، ٢٠٢٣.

. متاح على: <https://censusinfo.capmas.gov.eg/metadata-ar-v٤.٢/download/١٨٤٤/index.php/catalog>

٣٤ هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة. مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة في مصر، ٢٠٢٤. متاح على:

<https://www.nrea.gov.eg/Media/New٢٥٤٩>

٣٥ صندوق النقد الدولي (IMF). جمهورية مصر العربية: مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٥ والمراجعة الرابعة في إطار اتفاق التسهيل الممدد. نُشر في ١٥ يوليو ٢٠٢٥.

الحياة من خلال الابتكار والاستدامة.

ومع ذلك، لا تزال الشركات الناشئة ذات الأثر المجتمعي في مصر محدودة الانتشار، كما أن الابتكار المبني على الأدلة العلمية لا يُستغل بالشكل الكافي في حل القضايا الاجتماعية والثقافية. وهذا يُبرز أهمية التعاون بين المجتمع المدني والتكنولوجيا المبتكرة لتسريع مسيرة التنمية المستدامة وتعزيز التماسك الاجتماعي.

تُقدم هذه الشركات نماذج أعمال قابلة للتوسع داخل مصر وخارجها، مما يجعلها فرصة واعدة للاستثمار المؤثر، خاصة مع نمو القطاع تدريجيًا بدعم من الحاضنات والمبادرات الحكومية وشركاء التنمية الدوليين.

١١-تكنولوجيا العقارات والبناء (PropTech):



يشهد قطاع العقارات والبناء في مصر نموًا سريعًا مدفوعًا بالتوسع العمراني الكبير ومشروعات البنية التحتية العملاقة مثل العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة ورأس الحكمة. ومع تنفيذ نحو ٢٤٠ ألف وحدة سكنية سنويًا، يزداد الطلب على الابتكار في هذا القطاع الحيوي.

تشكل الوحدات غير المستغلة فرصة كبيرة أمام الشركات الناشئة لتعزيز النشاط الاقتصادي، إذ تشير البيانات إلى أن ٢٢.٨٪ من الوحدات السكنية في مصر خالية رغم الارتفاع المستمر في أسعار العقارات^{٣٧}. ويكشف هذا التباين عن فرص واعدة أمام قطاع التكنولوجيا العقارية (PropTech) لتقديم حلول مثل إعادة استغلال الوحدات الشاغرة، إتاحة الملكية الجزئية، تعزيز شفافية السوق العقارية، تحسين

لتحقيق التوازن، تركز مصر على ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وتقليل الهدر في الطاقة لزيادة الاستفادة من المصادر النظيفة مثل الرياح والطاقة المائية. توجد أيضًا فرص كبيرة أمام الشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا الطاقة (EnergyTech) لتطوير حلول مبتكرة في الطاقة الشمسية والرياح، تخزين الطاقة، الشبكات الذكية، وكفاءة الطاقة.

تتوافق جهود مصر في التحول إلى الطاقة النظيفة مع الأهداف المناخية العالمية، مما يفتح المجال لتطوير تقنيات حديثة تعزز من كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة، والنقل، والمناطق الحضرية، وتدعم النمو المستدام والأمن الطاقى في البلاد.

١٠-التكنولوجيا ذات الأثر المجتمعي (ImpactTech):



يشهد المجتمع المدني في مصر نموًا واضحًا، مدعومًا بوجود أكثر من ٥٠,٠٠٠ جمعية ومؤسسة أهلية. ويُعرف المجتمع المصري بثقافة العطاء والعمل التطوعي، ما يجعله ثاني أكثر مجتمعات معطاء عالميًا وفق مؤشر العطاء العالمي، حيث تمثل تبرعات المصريين ٢.٤٥٪ من إجمالي التبرعات في العالم^{٣٦}.

يشكل هذا الزخم الاجتماعي والإنساني بيئة مناسبة للشركات التكنولوجية ذات الأثر المجتمعي ورواد الأعمال الاجتماعيين، الذين يمكنهم تحسين الكفاءة وإدارة البيانات وتعبئة الموارد لمواجهة التحديات في مجالات مثل التعليم، والرعاية الصحية، والبيئة، والشمول المالي. وتنسجم هذه الجهود مع أهداف الدولة في تقليل الفقر وتحسين جودة

متاح عبر الرابط: <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/Article-IV-Consultation-Fourth-2020-Arab-Republic-of-Egypt/10/07/2020>

[06809A-Review-Under-the-Extended](https://www.cafonline.org/insights/research/world-giving-index)

٣٦ التحالف من أجل الأعمال الخيرية (CAF). مؤشر العطاء العالمي - تقرير الأبحاث. متاح عبر الرابط: <https://www.cafonline.org/insights/research/world-giving-index>

٣٧ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة). استراتيجية الإسكان في مصر. نُشر في سبتمبر ٢٠٢٠. متاح عبر الرابط: <https://unhabitat.org/sites/>

egypt_housing_strategy.pdf/09/2020/default/files

كما تمتلك مصر حاليًا ٢٠ برنامجًا أكاديميًا في مجال الأمن السيبراني، يدرس بها أكثر من ٢٣ ألف طالب^{٣٩}.

وعلى الرغم من ذلك، لا يزال السوق المصري يواجه عددًا من التحديات، تتمثل في تزايد وتنوع الهجمات السيبرانية، وافتقاد بعض الجهات إلى الجاهزية الكاملة للتعامل مع الحوادث الرقمية، إلى جانب الحاجة إلى تسريع وتيرة البحث والتطوير والابتكار في بعض التخصصات الدقيقة في مجال الأمن السيبراني، ودعم تحول الشركات الناشئة العاملة في هذا المجال من مجرد مقدمي خدمات إلى مبتكري حلول تقنية عالية الكفاءة.

خاتمة

تواصل مصر تعزيز مكانتها كأحد أهم المراكز الإقليمية الواعدة في مجال الاقتصاد الرقمي، بفضل الإصلاحات الهيكلية والاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية والتكنولوجيا. وقد ساعدت هذه الجهود في تهيئة بيئة جاذبة للشركات الناشئة وتشجيع الاستثمارات المحلية والدولية، بما يتماشى مع أهداف الدولة في التحول الرقمي وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار.

وفي ظل الرؤية الوطنية الطموحة التي تتماشى مع الاتجاهات العالمية في الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة، تبرز مصر اليوم كفرصة استثمارية استراتيجية وبوابة رئيسية للأسواق الإقليمية والدولية، مما يدعم تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة ويعزز مكانتها كمحور إقليمي للنمو الرقمي في المنطقة.

هذه الاتجاهات تخلق بيئة مواتية للشركات الناشئة التي تطور أنظمة إدارة الممتلكات، ومنصات الوساطة الرقمية، والمباني الذكية، وتحليلات السوق العقارية المعتمدة على البيانات. وفي الوقت نفسه، تكتسب تكنولوجيا البناء زخمًا من خلال تطبيقات تساعد على زيادة الإنتاجية، وخفض التكاليف، وتعزيز الاستدامة.

يساهم قطاع البناء والتشييد بنحو ١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن تصبح مصر أكبر سوق لإنشاءات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحلول عام ٢٠٢٩ بقيمة ٨٩ مليار دولار^{٣٨}. تمثل هذه الديناميكية فرصة كبيرة للشركات الناشئة لتحديث نماذج العمل التقليدية. كما تسهم الإصلاحات التنظيمية التي تبسط تسجيل الأراضي وتصاريف البناء، إلى جانب الاستثمارات المتزايدة من القطاع الخاص، في تسريع التحول الرقمي في القطاع^٨.

أخيرًا، يعزز الطلب المتزايد على حلول الضيافة والعقارات السياحية مكانة مصر كوجهة عالمية، مما يبرز الدور الحيوي لتكنولوجيا العقارات والبناء في دعم التنمية الحضرية والاقتصادية المستدامة.

١٢- الأمن السيبراني



تسعى مصر إلى ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي لصناعة الأمن السيبراني ودعم نمو الشركات الناشئة العاملة في هذا المجال، ضمن رؤية وطنية شاملة تستهدف حماية البيانات والتصدي للتحديات والمخاطر العالمية الناجمة عن التهديدات السيبرانية. وفي هذا الإطار، تم تشكيل المجلس الأعلى للأمن السيبراني، والذي أصدر الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (٢٠٢٣-٢٠٢٧)، التي تؤكد التزام الدولة بتنمية القدرات البشرية وتشجيع البحث

القسم الثالث: نقطة التحول

يمنحها شهادة تصنيف تتيح لها الاستفادة من برامج الدعم والتيسيرات الحكومية.

ثانياً: إطلاق حزمة متكاملة من التيسيرات والحوافز:

تستهدف هذه الحزمة الشركات في مختلف مراحلها، سواء في مرحلة التأسيس أو التوسع، وتشمل أكثر من ٣٥ قانوناً ولائحة تنظم بيئة ريادة الأعمال في مصر. بعض منها ما لم يُفعل بشكل كامل، في حين تم إدراج حوافز أخرى في قوانين جديدة تم طرحها بالتوازي مع إعداد هذا الميثاق. كما تم تحديد إجراءات متضمنة أخرى لا تتطلب تشريعات جديدة بقدر ما تحتاج إلى تعديلات إجرائية وتشغيلية لضمان تطبيقها وتحقيق أثرها المرجو.

ثالثاً: إطلاق مبادرة تمويلية حكومية موحدة:

تشجع استثمارات القطاع الخاص ورأس المال المخاطر في الشركات الناشئة. تهدف هذه المبادرة إلى بناء جسور تعاون بين الحكومة والمستثمرين، من خلال آليات دعم وضمانات تقلل من المخاطر وتعزز الثقة بالسوق المحلي. كما تسعى المبادرة إلى جذب مزيد من الاستثمارات التي تسهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز قدرة الشركات الناشئة على المنافسة محلياً ودولياً.

رابعاً: برنامج دعم الشركات في مرحلة التوسع (Scale-Ups):

يستهدف البرنامج الشركات سريعة النمو، خاصة التي جمعت تمويلات بقيمة ١٠ ملايين دولار أو أكثر، وقد لا تشملها بعض الحوافز الخاصة بالشركات الناشئة بسبب حجمها أو عمرها. يهدف البرنامج إلى تسريع نمو هذه الشركات ومساعدتها للوصول إلى قيمة سوقية تفوق المليار دولار.

يضم هذا القسم حزم رئيسية من الإصلاحات لتكون بمثابة نقطة انطلاق حاسمة نحو تحقيق الأهداف الطموحة التي حددها الميثاق. يعرض هذا القسم التيسيرات والحوافز الفورية التي تم اعتمادها من خلال المجموعة الوزارية لريادة الأعمال لتجاوز جزء كبير من العقبات واستغلال الفرص المتاحة للشركات الناشئة في السوق المصري.

نقطة التحول هذه تمثل التزاماً جماعياً من جميع الأطراف المعنية؛ سواء من الحكومة، أو القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والمستثمرين، ورواد الأعمال. في هذا القسم، سيتم تفصيل المبادرات والتيسيرات والحوافز الفورية التي من المتوقع أن تحدث تأثيراً ملموساً على منظومة الشركات الناشئة في مصر. بالإضافة إلى ذلك تم تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية التي تقيس مدى التقدم، مع التركيز على الشفافية والمساءلة لضمان تنفيذ فعال ومستدام.

طرح إطار متكامل لتمكين الشركات الناشئة

في بداية عمل المجموعة الوزارية لريادة الأعمال في مصر، كانت الرؤية الأساسية هي وضع إطار واضح يمثل نقطة تحول حقيقية في تطوير الشركات الناشئة، بالاستفادة من الدروس السابقة لتأسيس بيئة أكثر دعمًا وفعالية لريادة الأعمال. ولتحقيق هذا الهدف، تم تصميم إطار استراتيجي متكامل يقوم على خمسة محاور مترابطة تهدف إلى تعزيز المنظومة الريادية ودعم نموها المستدام:

أولاً: وضع تعريف موحد ومعتمد للشركات الناشئة:

يضمن وضوح الطبيعة الخاصة للشركات الناشئة والفرق ما بينها والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويعمل على تسهيل التواصل بين جميع الأطراف المعنية ويعزز الكفاءة في تصميم وتوجيه السياسات المختلفة المصممة للشركات الناشئة. كما تم إصدار إطار تنظيمي لتصنيف الشركات وفق معايير واضحة وموضوعية،

لأول مرة: إطار متكامل لتمكين مجتمعات الشركات الناشئة



أولاً: تعريف «الشركة الناشئة»

لتسهيل دعم منظومة ريادة الأعمال، كان من الضروري أولاً الاتفاق على تعريف واضح وموحد للشركة الناشئة. وقد اعتُبر هذا التعريف خطوة أساسية لتشجيع الاستثمار، وتعزيز كفاءة الدعم الحكومي، ورفع جودة التوظيف داخل هذه الشركات، إضافةً إلى حماية الابتكار وحقوق الملكية الفكرية، وتعزيز دور الشركات الناشئة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

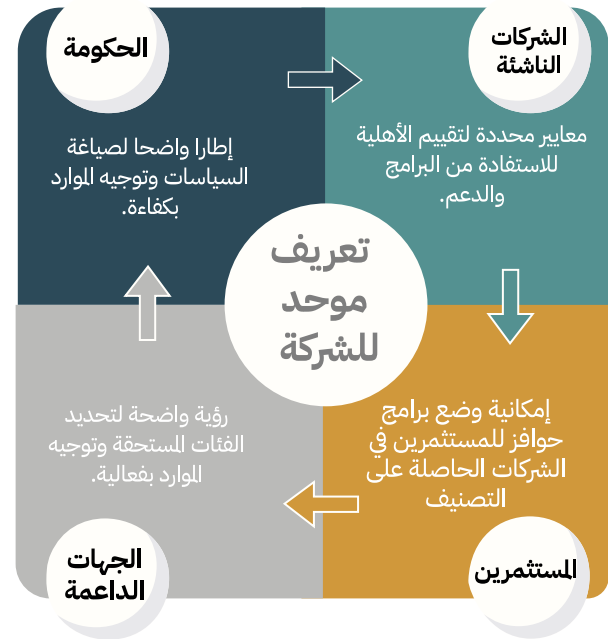
عملية صياغة التعريف

تماشيًا مع أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والذي يُعرّف المشروعات الريادية بأنها تلك التي لم يمضِ على تأسيسها أكثر من سبع سنوات وتتميز بطابع ابتكاري، اتخذت الحكومة المصرية خطوات مهمة لدعم الشركات الناشئة من خلال تعزيز التنسيق المؤسسي والسياسي. بدأ ذلك بإنشاء «الوحدة الدائمة بمجلس الوزراء»^١. واستكمالاً لتلك الجهود، تم الارتقاء بهذا الإطار إلى المستوى الوزاري عبر تشكيل «المجموعة الوزارية لريادة الأعمال»^٢ برئاسة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وبمشاركة جميع الجهات الحكومية والشركاء الرئيسيين في المنظومة.

وانطلاقاً من أهمية وجود تعريف موحد وشامل للشركات الناشئة يوجّه تصميم السياسات وبرامج الدعم، قادت المجموعة الوزارية مشاورات مكثفة لصياغة تعريف وتصنيف معتمد. وقد تمت مناقشة المقترح المقدم من جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة واعتماده مبدئياً داخل الوحدة الدائمة، ثم مراجعته على نطاق أوسع من خلال مجموعات العمل المنبثقة عن المجموعة الوزارية بمشاركة جميع الأطراف المعنية من رواد أعمال، وصناديق رأس المال المخاطر، والمنظمات الداعمة لريادة الأعمال.

خامساً: تأسيس آلية فعالة لرصد التقدم في تنفيذ أهداف ميثاق الشركات الناشئة في مصر:

تم تأسيس آلية تتابع تنفيذ أهداف ميثاق الشركات الناشئة من خلال مؤشرات أداء واضحة تضمن استمرارية العمل وشفافيته. تعمل هذه الآلية على رصد التقدم، وحل التحديات بسرعة، وتحفيز التعاون بين جميع الأطراف لضمان تحقيق الأهداف الوطنية في دعم ريادة الأعمال. إن اعتماد هذا الإطار المتكامل يشكل نقطة تحول حقيقية تمهد الطريق لمنظومة ريادة أعمال قوية ومستدامة، قادرة على استغلال الفرص المتاحة وتجاوز التحديات القائمة، بما يسهم في دفع مصر نحو مركز ريادي إقليمي ودولي في مجال الابتكار وريادة الأعمال. ومن خلال هذا العمل المنسق، تتجه المنظومة نحو مستقبل واعد يُعزز النمو الاقتصادي ويخلق بيئة حيوية للشركات الناشئة ورواد الأعمال.



واضحة لتحقيق نمو متسارع في المستقبل، وأن يكون الهدف الأساسي للشركة هو حل مشكلة حقيقية لدى العملاء أو تلبية احتياج واضح في السوق من خلال حلول مبتكرة ومستدامة.

آلية الحصول على شهادة تصنيف الشركات الناشئة:

يتولى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فحص طلبات الشركات الناشئة الراغبة في الحصول على شهادة تصنيف الشركات الناشئة، وذلك وفق آليتين رئيسيتين:

١-المسار العادي:

هذا المسار متاح لجميع المتقدمين، ويخضع لمراجعة لجنة فحص برئاسة جهاز تنمية المشروعات، تضم ممثلين من الجهات الحكومية ومجتمع ريادة الأعمال. تمر عملية الفحص بثلاث مراحل رئيسية؛ التحقق من المستندات المقدمة، مراجعة الأداء المالي للشركة، وتقييم نهائي من لجنة الفحص.

٢-المسار السريع:

يُخصص هذا المسار للشركات التي يتم ترشيحها من جهات داعمة معتمدة لدى جهاز تنمية المشروعات، مثل صناديق رأس المال المخاطر، أو حاضنات ومسرّعات الأعمال. في هذا المسار، يتم إصدار شهادة التصنيف خلال خمسة أيام عمل فقط بعد استيفاء جميع المستندات المطلوبة، مما يُسهم في تسريع الإجراءات وتشجيع الاستثمار في الشركات الواعدة.



وفي الاجتماع الرابع للمجموعة الوزارية لريادة الأعمال برئاسة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٤ فبراير ٢٠٢٥، تم اعتماد التعريف رسميًا. وجاءت عملية إعداد التعريف الموحد للشركات الناشئة استنادًا إلى الحاجة لتوفير إطار واضح ومتكامل يساعد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة، مثل:

- **تحفيز الاستثمار:** توفير إطار قانوني يُعزز ثقة المستثمرين في الشركات الناشئة ويشجعهم على تمويلها.
- **رفع كفاءة الدعم الحكومي:** ضمان توجيه برامج الدعم للشركات الأكثر استحقاقاً .
- **حماية حقوق العاملين واستبقاء الكفاءات:** تحسين ظروف العمل وتوفير بيئة مشجعة للعاملين في الشركات الناشئة.
- **دعم الابتكار وحماية الملكية الفكرية:** تعزيز توثيق حقوق الابتكار.
- **تحسين التخطيط الاقتصادي:** من خلال جمع بيانات دقيقة عن الشركات الناشئة لاستخدامها في رسم السياسات.

التعريف الموحد للشركات الناشئة :

هي شركة تم تأسيسها حديثاً وتتميز بالنمو المتسارع والمرونة والابتكار وتهدف إلى تقديم أو تطوير منتج أو خدمة أو نموذج عمل مبتكر في السوق .

أهم المعايير التي يتم على أساسها تحديد كون شركة ما تُعد شركة ناشئة^٣

- ١- أن تكون الشركة مؤسسة في شكل قانوني معتمد يسمح بوجود مساهمين أو مستثمرين فيها.
- ٢- أن لا يتجاوز عمر الشركة سبع سنوات من تاريخ تأسيسها.
- ٣- أن تقوم الشركة على فكرة أو نموذج عمل ابتكاري يعتمد على تقديم أو تطوير منتجات أو خدمات أو عمليات جديدة تستند إلى التكنولوجيا الرقمية أو حقوق الملكية الفكرية، وتمتلك إمكانات

٣ وذلك مع عدم الإخلال بالضوابط والقرارات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية أو البنك المركزي بشأن



مدة سريان تصنيف الشركة الناشئة:

مدة سريان التصنيف لأول مرة ثلاث سنوات يتبعها تجديد شهادة التصنيف كل عامين وحتى بلوغ الشركة سبع سنوات من تاريخ التأسيس.

آلية التظلم:

سيتم تشكيل لجنة مستقلة مختصة بالنظر في التظلمات وإبداء الرأي بشأنها، وتتألف من ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة القانونية لضمان الحياد والاستقلالية الكاملة عن لجان الفحص الأخرى. كما تتولى اللجنة تحديد رسوم خاصة لنظر التظلم كإجراء يضمن جدية الطلبات المقدمة، على أن يتم رد هذه الرسوم للجهة المتقدمة في حال قبول التظلم.

ثانياً - إطلاق حزمة متكاملة من التيسيرات والحوافز الفورية

بعد عقد جلسات تشاورية موسعة مع مختلف الأطراف الفاعلة في منظومة ريادة الأعمال والشركات الناشئة، تم تطوير حزمة

متكاملة من الحوافز تهدف إلى دعم احتياجات الشركات الناشئة في مختلف مراحل نموها. وتُمنح هذه الحوافز للشركات الحاصلة على «شهادة تصنيف شركة ناشئة» التي تستوفي الشروط والمعايير المحددة، وذلك لضمان العدالة في الاستفادة وتوجيه الموارد بشكل فعال نحو الشركات المستحقة.

• وضع نظام ضريبي مبسط ومحفّز للشركات الناشئة نظام ضريبي مبسط للشركات الناشئة (وزارة المالية - مصلحة الضرائب المصرية):

تستفيد أي شركة ناشئة لا تتجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه من حزمة جديدة من الحوافز والإعفاءات الضريبية، وتشمل:

• تطبيق ضريبة دخل مبسطة تتراوح بين ٠.٤٪ و ١.٥٪ حسب حجم الإيرادات السنوية.^٤

• إعفاء من ضرائب «الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة أو الآلات أو معدات الإنتاج» و«توزيعات الأرباح» و«الدمغة» ورسوم الشهر والتوثيق.

- إعفاء من نظام الخصم تحت الحساب أو الدفعات المقدمة.^٥
- تقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة كل ٣ أشهر بدلاً من كل شهر، مع تأجيل أول فحص ضريبي لمدة ٥ سنوات من تاريخ التأسيس.^٦

- الضريبة الجمركية الموحدة ومقدارها ٢٪^٧ للشركات الحاصلة على شهادة تصنيف «الشركات الناشئة» (وزارة المالية - مصلحة الجمارك المصرية): تتمتع الشركات الناشئة الحاصلة على شهادة تصنيف الشركة الناشئة بإعفاء جزئي^٨ من الرسوم الجمركية، بحيث تُحصّل فئة جمركية موحدة بنسبة ٢٪ فقط على ما تستورده من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لنشاطها. كما يُسمح للشركات بتقسيط الضريبة الجمركية المستحقة على مستلزمات الإنتاج لمدة تصل إلى ستة أشهر كحد أقصى، لتخفيف الأعباء المالية ودعم التوسع في الإنتاج.

تيسير الإجراءات الحكومية للشركات الناشئة:

١. تخصيص مكاتب ضرائب للشركات الحاصلة على شهادة تصنيف «الشركة الناشئة» (وزارة المالية): تم إنشاء مكاتب ضرائب متخصصة لدعم الشركات الناشئة، بهدف تسريع الخدمات وتحسين التواصل مع مأموري الضرائب الذين تم تدريبهم على فهم طبيعة هذه الشركات. تبدأ هذه المأموريات عملها في أربعة مراكز رئيسية: مدينة نصر - ٦ أكتوبر - الإسكندرية - البحر الأحمر. كما تتولى وحدة التجارة الإلكترونية بمصلحة الضرائب متابعة هذه الشركات بشكل مباشر لتسهيل تعاملاتها الضريبية وضمان سرعة الاستجابة لاحتياجاتها.

٢. تسهيل تعامل الشركات الناشئة مع مكاتب العمل (وزارة العمل):

تم تخصيص بريد إلكتروني خاص للتواصل مع الشركات الناشئة ورواد الأعمال بخصوص البيانات، الطلبات، الشكاوى، وتراخيص العمل للأجانب، إلى حين إطلاق خدمة تراخيص الأجانب على منصة مصر الرقمية. وسيتم تزويد جميع الشركات الحاصلة على شهادة التصنيف بهذا البريد الإلكتروني لضمان سرعة التواصل وحل المشكلات.

٣. تسهيل تعامل الشركات الناشئة مع مكاتب التأمينات الاجتماعية (وزارة التضامن الاجتماعي):

توفّر بريد إلكتروني وخط ساخن مخصص للتواصل مع الشركات الناشئة ورواد الأعمال بشأن الطلبات والشكاوى، مع إتاحة الاستفادة من الخدمات الالكترونية المقدمة من خلال المنصة الالكترونية الحالية الخاصة بالهيئة القومية للتأمين الاجتماعي طبقاً لمنظومة التوقيع الالكتروني الحالية وذلك لتسهيل التعامل مع الهيئة إلكترونياً دون الحاجة للحضور إلى مكاتب خدمة المواطنين لتسجيل الشركات الناشئة، وذلك لحين إطلاق التشغيل الفعلي لنظام المعلومات الجديد الذي يتيح تقديم الخدمات التأمينية في أي مكتب خدمة مواطنين تابع للهيئة في كافة أنحاء الجمهورية أو من خلال المنصات الالكترونية.

٤. تبسيط إجراءات تأسيس الشركات الناشئة (وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية):

تم تبسيط إجراءات تأسيس الشركات عبر المنصة الإلكترونية الرسمية للهيئة العامة للاستثمار من خلال الرابط: <https://www.gafi.gov.eg>

كما تمت إضافة أيقونة خاصة بوحدة ريادة الأعمال لتسهيل الوصول إلى منصة التأسيس الإلكتروني، بحيث يمكن تأسيس الشركة خلال يوم عمل واحد فقط في حال اكتمال المستندات المطلوبة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن التأسيس من خلال المسار

٥ للتفاصيل برجاء مراجعة قانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥

٦ ورد بالمادة رقم ٥ من قانون الضرائب رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥

٧ قرار وزير المالية رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٢٤

٨ الوارد بالمادة ٢٨ من قانون تنمية المشروعات رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠

السريع في مقر وحدة زيادة الأعمال بالهيئة العامة للاستثمار في شارع صلاح سالم بعد تعبئة الاستمارة الإلكترونية المطلوبة.^٩

٥. تسهيل استيراد المعدات والمكونات الإلكترونية (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات):

تسهيل إجراءات استيراد المعدات والمكونات الإلكترونية والأجهزة التكنولوجية والنظم الإلكترونية المدمجة المتقدمة للشركات الناشئة العاملة في مجال الإلكترونيات لغرض الاستخدام الخاص في أعمال التصميم والبحث والتطوير، من خلال قائمة بيضاء تقلل الوقت وتذلل العقبات المصاحبة لعمليات الاستيراد. الشركات العاملة في مجال الإلكترونيات يمكنها الحصول على شهادة مزاوله نشاط من هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات لتضمينها في القائمة البيضاء بعد مراجعة نشاطها، مما يسهل عمليات الإفراج الجمركي دون الحاجة إلى نموذج (٤)، ودون الحاجة لاستخراج بطاقة استيرادية، مع تسهيل الموافقات لدى الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات. وهذه الخدمة لا تتطلب الحصول على شهادة تصنيف شركة ناشئة، لأنها تقدم لشركات صغيرة ومتوسطة، ومراكز بحثية .

٦. إصدار دليل استرشادي شامل للخدمات الحكومية (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي - وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية):

سيتم إعداد دليل استرشادي شامل يضم كل الخدمات والتصاريح والتراخيص الحكومية التي تحتاجها الشركات الناشئة، متضمنًا الرسوم والمستندات المطلوبة وخطوات الإصدار. وفي مرحلة لاحقة، سيتم تطوير هذا الدليل ليصبح منصة إلكترونية تفاعلية تسهل الوصول إلى المعلومات والخدمات بشكل مباشر.

٧. تسهيل تصفية الشركات الناشئة خلال ٩٠ يومًا (وزارة المالية - وزارة التمويل والتجارة الداخلية):

يتمكن رواد الأعمال من إلغاء السجل التجاري والملف الضريبي دون غرامات، مع تقليص مدة إجراءات التصفية إلى بحد أقصى ٩٠ يومًا من تاريخ تقديم الطلب. يهدف هذا الإجراء إلى تعزيز ثقة المستثمرين من خلال ضمان سهولة الدخول والخروج من السوق، وإعادة استثمار رأس المال والكوادر في شركات ناشئة جديدة.

٨. إنشاء مناطق حرة خدمة متخصصة للشركات الناشئة المصدرة (وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية):

تم إنشاء مناطق حرة خدمة متخصصة موجهة لقطاعات محددة مثل التكنولوجيا، الإعلام، الخدمات المالية، والخدمات اللوجستية. تتيح هذه المناطق بنية تحتية حديثة وخدمات مصممة حسب احتياجات كل قطاع.^{١٠}

٩. إصدار الإطار التنظيمي للمنصات الرقمية للتمويل الجماعي «Crowdfunding» (الهيئة العامة للرقابة المالية)

قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار القواعد التنظيمية الخاصة بالمنصات الرقمية للاستثمار الجماعي في وثائق صناديق الاستثمار العقاري وصناديق الملكية الخاصة ورأس مال المخاطر^{١١} وهو ما يعد وسيلة مبتكرة لتمويل الشركات الناشئة من ناحية ويفتح الفرص للشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية للجمع بين أكثر من أداة تمويلية وتبني نماذج أعمال مبتكرة.

<https://forms.gle/RHUndvRtrpbL8Rdk38> ٩

١٠ تفعيلًا لأحكام قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، والقرار رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٩ الخاص بإصدار اللائحة الجديدة لإدارة المناطق الحرة.

١١ وفقًا لقرارات مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٢٥ و ١٩٤ لسنة ٢٠٢٥

تمكين الشركات الناشئة للمشاركة بشكل أكبر في المشروعات الحكومية:

١. منح معاملة تفضيلية للشركات الناشئة في المناقصات الحكومية (وزارة المالية - الهيئة العامة للخدمات الحكومية): تُمنح الشركات المصرية معاملة تفضيلية بنسبة ١٥٪ مقارنةً بالشركات الأجنبية عند المشاركة في المناقصات والمشتريات الحكومية، بهدف دعم قدرتها التنافسية وتعزيز مساهمتها في المشروعات الوطنية. ويُطبق هذا التفضيل أيضاً على المشروعات التكنولوجية.^{١٢}

٢. تفعيل ومتابعة النسب المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة في المشتريات الحكومية (وزارة المالية - الهيئة العامة للخدمات الحكومية):

تم تخصيص نسبة لا تقل عن ٤٠٪ من إجمالي المشتريات الحكومية السنوية للتعاقد مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة (٢٠٪ لكل فئة). يساهم ذلك في خلق بيئة تنافسية عادلة أمام الشركات الناشئة المحلية، مع متابعة وقياس معدل مساهمتها في هذه المشاريع من خلال مرصد منظومة الشركات الناشئة.^{١٣}

٣. تعزيز وصول الشركات الناشئة إلى فرص المشتريات الحكومية (وزارة المالية - الهيئة العامة للخدمات الحكومية): تم فتح قناة تواصل مباشرة مع الشركات الحاصلة على شهادة التصنيف لتمكينها من تقديم حلولها الابتكارية وتحسين الخدمات الحكومية. كما تم إنشاء قاعدة بيانات مركزية للجهات الحكومية لعرض التقنيات والحلول التي تقدمها الشركات الناشئة. وأصدرت الوزارة كتاباً دورياً^{١٤} يوضح آلية المشاركة في التعاقدات الحكومية، وأهمية شهادة التصنيف، والمزايا التي يمنحها جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. إضافة إلى ذلك، تم نشر دليل استرشادي^{١٥} على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية يتضمن الخطوات والمعلومات الأساسية للمشاركة

في المناقصات، والمزايا التي يوفرها قانون تنظيم التعاقدات الحكومية.

٤. ضمان عدم مزاحمة الجهات الحكومية للشركات الناشئة (المجموعة الوزارية لريادة الأعمال):

تلتزم الجهات الحكومية بمبادئ الشفافية وتجنب الدخول في منافسة مباشرة مع الشركات الناشئة في المجالات التكنولوجية. كما تعمل على تمكين هذه الشركات من تطوير حلول مبتكرة تدعم الأولويات الوطنية دون التأثير على الأمن القومي، وتشجيعها على إقامة شراكات فعّالة مع القطاع العام من خلال آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP). كما سيتم العمل على خارطة طريق لتكنولوجيا الحكومة (Government Technology Roadmap) توضح المجالات التي ستتعاون الحكومة فيها مع القطاع الخاص وتلك التي ستتولى الحكومة بتنفيذها.

٥. تحديد نقطة اتصال مخصصة للشركات الناشئة (وزارة المالية - الهيئة العامة للخدمات الحكومية):

تم إنشاء نقطة اتصال رسمية داخل الهيئة لتسهيل حصول الشركات الناشئة على الخدمات الحكومية والدعم المطلوب، والرد على استفساراتها بسرعة وفعالية. كما سيتم توفير بريد إلكتروني خاص للشركات الحاصلة على شهادة التصنيف للتواصل المباشر وضمان المتابعة المستمرة.

١٢ وفقاً لما ورد في المادة (٣٥) لقانون هيئة المشتريات الحكومية رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨

١٣ تفعيلاً لقانون التعاقدات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠

١٤ كتاب دوري للهيئة العامة للخدمات الحكومية رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥

١٥ دليل أصحاب المشروعات لزيادة أرباحهم واستغلال المزايا الممنوحة لهم عند التعاقد مع الجهات الإدارية: <https://assets.mof.gov.eg/files73071e40-4dd2-11ec-af86-915a1e2fbeb.pdf>

حوافز مالية غير ضريبية لتوسع الشركات الناشئة:

١. دعم التدريب الفني لموظفي الشركات الناشئة (جهاز تنمية المشروعات):

تُمنح الشركات الناشئة على شهادة تصنيف «الشركة الناشئة» دعماً جزئياً لتكاليف التدريب الفني لموظفيها، بهدف تطوير مهارات فرق العمل وزيادة كفاءتهم،^{١٦} وذلك خصماً من الحافز النقدي المقرر في القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠.^{١٧}

٢. دعم حاضنات ومسرّعات الأعمال (جهاز تنمية المشروعات):

تحصل الحاضنات والمسرّعات التي تقدم خدماتها للشركات الناشئة الحاصلة على شهادة التصنيف على حوافز خاصة تُساهم في تقليل الأعباء المالية والإجرائية المرتبطة بتأسيس وتشغيل هذه الشركات، وذلك أيضاً خصماً من الحافز النقدي المقرر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠.^{١٨}

٣. تقديم خدمات مدعومة للشركات الناشئة الصناعية (وزارة الصناعة):

تُقدّم للشركات الناشئة الصناعية خدمات متكاملة بأسعار مدعومة تقل بنسبة ٣٠٪ عن الجهات الأخرى، وتشمل توفير أماكن عمل مجهزة، الاستفادة من الحاضنات والمراكز التكنولوجية، الدعم الفني والتشغيلي، ودراسات الجدوى، خدمات التسويق وتوفير

قواعد بيانات متخصصة. بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع الشركات الكبرى، وتنفيذ مشروعات مشتركة مع جهات محلية ودولية.

٤. الإعفاء من رسوم تسجيل الملكية الفكرية (جهاز تنمية المشروعات والجهات المصري للملكية الفكرية):

تُعفى الشركات الناشئة الحاصلة على شهادة التصنيف من رسوم تسجيل براءات الاختراع، ونماذج المنفعة، ومخططات التصاميم للدوائر المتكاملة، إضافة إلى رسوم التسجيل الدولي ضمن معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع (PCT).^{١٩}

٥. الحصول على دعم فني من وكلاء براءات وخبراء متخصصين في موضوع طلب البراءة (جهاز تنمية المشروعات والجهاز المصري للملكية الفكرية):

يشمل هذا الدعم - دون أن يقتصر عليه - المساعدة في صياغة طلبات براءات الاختراع، واستكمال ملفات التقديم،^{٢٠} وتقديم الاستشارات والمشورة الفنية والقانونية المتعلقة بإجراءات التسجيل. كما يتم توجيه الشركة الناشئة إلى المكتب المختص للحصول على الخدمة المطلوبة، مع تخصيص بريد إلكتروني رسمي من قبل الجهاز المصري للملكية الفكرية لتسهيل عملية التواصل وتقديم الدعم بشكل سريع وفعال.

التوسع الدولي والاستثماري:

١. تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرات للمستثمرين ورواد الأعمال الأجانب (وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - وزارة الداخلية):
تم تبسيط إجراءات إصدار التأشيرات بهدف تعزيز تبادل المعرفة وجذب المؤسسين والمستثمرين الدوليين من أكثر من ١٨٠ جنسية، وخاصة من القارة الإفريقية.

١٦ وفقاً للمادة (٢٤) لقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠

١٧ وفقاً للمادة (٢٤) لقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠

١٨ وفقاً للمادة (٣٢) لقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠

١٩ خصماً من الحافز النقدي المقرر في القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، وكما هو منصوص عليها في الباب الأول والثاني من الكتاب الأول من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادر بالقانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٢
٢٠ وذلك كله خصماً من الحافز النقدي المقرر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ وحال انطباق الشروط والأحكام على الشركة الناشئة، ومع عدم الإخلال بشروط ومتطلبات منح صك البراءة. وفي الحالات التي يُثبت فيها أن موضوع طلب البراءة يمثل تطوراً كبيراً في المجال المعني - وفق المعايير التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة جهاز تنمية المشروعات بعد أخذ رأي الوزير المختص بحسب المجال محل النظر.

وشمل ذلك استحداث نوع جديد من التأشيرات متعددة السفرات صالحة لمدة خمس سنوات، تتيح لحاملها الإقامة في مصر لمدة ٩٠ يومًا في كل زيارة. كما يُسمح للأجانب الحاصلين على تأشيرات أو إقامات سارية من دول مثل الولايات المتحدة، بريطانيا، منطقة الشنجن، كندا، أستراليا، نيوزيلندا، واليابان، أو المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي، بالحصول على تأشيرة عند الوصول صالحة لمدة ٣٠ يومًا.^{٣١} بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم تصاريح الإقامة والعمل للأجانب بالتنسيق مع الجهات المعنية، مع الالتزام بإتمام الإجراءات خلال فترة لا تتجاوز سبعة أيام عمل لتسهيل دخول المواهب الدولية إلى السوق المصري.

٢. تسهيل الاستعانة بالمهارات الأجنبية (وزارة العمل):

تم تطوير آلية خاصة تمكّن الشركات الناشئة الحاصلة على شهادة التصنيف من توظيف أكثر من ١٠٪ من العمالة الأجنبية، من خلال التقدم بطلب إلى لجنة استثناء نسبة العمالة الأجنبية، مع الالتزام بالضوابط القانونية المعتمدة. يهدف ذلك إلى جذب الكفاءات الدولية وفتح آفاق جديدة للتوسع في الأسواق الخارجية.

٣. المشاركة في المعارض الدولية (جهاز تنمية المشروعات):

تم تمكين الشركات الناشئة الحاصلة على شهادة التصنيف من المشاركة في المعارض والفعاليات الدولية لعرض منتجاتها وابتكاراتها وجذب المستثمرين والشركاء، واستكشاف أسواق جديدة. وتحصل الشركات المشاركة على دعم جزئي للتكاليف، وذلك خصمًا من الحافز النقدي المقرر في القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠.

٤. حملة ترويجية دولية لريادة الأعمال (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي):

إطلاق حملة إعلامية وطنية ودولية موجهة لتسليط الضوء على قصص نجاح رواد الأعمال المصريين، وإبراز مكانة مصر كمركز إقليمي للابتكار والشركات الناشئة، بما يعزز الصورة الذهنية الإيجابية لمناخ الاستثمار وريادة الأعمال في البلاد.

٥. إتاحة الفرص في برامج التمويل الأوروبية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي):

في إطار مشاركة مصر في برنامج «هورايزون أوروبا» (Horizon

٢١ بناء على تعليمات وقرارات وزارة الداخلية ومن ضمنها القرار الوزاري رقم ١١٠٥ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠ في شأن التأشيرات.



ثالثاً - إطلاق مبادرة تمويلية موحدة للشركات الناشئة



هي مبادرة مشتركة بين القطاعين الحكومي والخاص، تمتد لخمس سنوات. يشارك في المبادرة: جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وشركة ضمان مخاطر الائتمان (CGC)، البنك المركزي، وصندوق دعم المبتكرين، والهيئة العامة للرقابة المالية، وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، وشركة مصر لريادة الأعمال، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وغيرهم بالإضافة إلى العديد من البرامج الممولة من شركاء التنمية الدوليين. وتهدف هذه المبادرة إلى ترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي رائد للابتكار وريادة الأعمال في الشرق الأوسط وأفريقيا، من خلال تحفيز وجذب استثمارات رأس المال المخاطر من القطاع الخاص لدعم الشركات الناشئة وتعزيز منظومة الابتكار.

(Europe)، سيتم تمكين الشركات الناشئة المصرية من التقدم للاستفادة من ذات البرامج التمويلية المقدمة للشركات الناشئة في دول الاتحاد الأوروبي مثل مسرّع الأعمال التابع لمجلس الابتكار الأوروبي (EIC Accelerator) والذي يوفر منحًا مالية تصل إلى ٢.٥ مليون يورو لتطوير ابتكارات التكنولوجيا العميقة (Deep Tech)، بالإضافة إلى استثمارات مباشرة تصل إلى ١٠ ملايين يورو. كما يقدم البرنامج دعمًا فنيًا متكاملًا ويساعد على ربط الشركات بالمستثمرين والشركاء الاستراتيجيين في السوق الأوروبي، ما يعزز فرص التوسع الدولي للشركات الناشئة المصرية.

تنمية المهارات:

١. التعاون مع شركات تكنولوجيا الوظائف (JobTech) - وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ووزارة العمل: وضع استراتيجية وطنية لمستقبل العمل، تركز على جذب المواهب، والاحتفاظ بها، وتنمية مهاراتها.

٢. إنشاء قائمة وطنية لرواد الأعمال ذوي الخبرة («برنامج رائد الأعمال المقيم»):

ليتم الاستعانة بهم عند الحاجة في الوزارات والجهات الحكومية والجامعات كمستشارين وأعضاء مجالس خبراء لدعم تصميم السياسات، والتعاون بين القطاع العام والشركات الناشئة، وتحديث العمليات الإدارية.

٣. برامج التعليم التنفيذي للفرق الإدارية العليا:

في الشركات الناشئة التي يتم تمويلها من خلال برنامج دعم الشركات الناشئة في مرحلة التوسع.

المحور الثاني: ضمان تدفق مستدام للشركات الناشئة في السوق

تشمل هذه الركيزة منحاً للشركات في مراحل الفكرة والتأسيس، وإنشاء صندوقين فرعيين من صندوق دعم المبتكرين:

- الأول يدعم المستثمرين الملائكيين عبر مطابقة استثماراتهم بنسبة ١:١
- والثاني يستثمر في خمسة صناديق مشتركة مع الشركات الكبرى (CVC) بنسبة مطابقة ٤:١

كما تساهم هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA) في دعم برامج الحاضنات ومسرعات الأعمال من خلال تمويل نقدي وعيني لبناء قاعدة قوية من المشاريع الجديدة. على أن تكون مساهمة كل جهة حكومية في المبادرة من خلال البرامج والمخصصات المعتمدة لديها، دون التزامات مالية أو تنفيذية إضافية إلا بعد الحصول على الموافقات الرسمية من الجهات المختصة.

ترتكز المبادرة على خمسة محاور رئيسية تهدف إلى دعم منظومة ريادة الأعمال وتعزيز استدامتها في مصر:

المحور الأول: تحفيز استثمارات رأس المال المخاطر

ترتكز على برنامج استثماري لصناديق الاستثمار (Fund of Funds) يديره جهاز تنمية المشروعات، ويهدف إلى جذب التمويل الخاص والتنموي من خلال الاستثمار في صناديق رأس المال المخاطر. كما تشمل الركيزة تقديم ضمانات ائتمانية وقروض استثمارية (Venture Debt) من شركة ضمان مخاطر الائتمان لتقليل المخاطر على المستثمرين وزيادة قدرتهم التمويلية. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الهيئة العامة للرقابة المالية على تسهيل إدراج الشركات الناشئة في البورصة من خلال شركات الاستحواذ ذات الغرض الخاص (SPACs) لزيادة فرص التمويل والتوسع.



في الشركات الناشئة بمجال التكنولوجيا المالية، برأس مال مُستهدف ١٥٠ مليون دولار أمريكي.

إدارة المبادرة:

ستدار المبادرة عن طريق لجنة تسييرية تضم الجهات الحكومية المشاركة بالإضافة لممثلين من ذوي الخبرة من مجتمع ريادة الأعمال وسيتم إنشاء قاعدة بيانات موحدة لمتابعة تقدم الشركات الناشئة المشاركة في البرامج الحكومية.

ستتولى اللجنة التسييرية للمبادرة مهام متابعة التنفيذ على أن ترفع تقرير ربع سنوي للمجموعة الوزارية لريادة الأعمال عن الموقف التنفيذي للمبادرة وتحقيق المستهدفات. كما سيتم إنشاء منصة رقمية موحدة تربط بين جميع الجهات المعنية بالشركات الناشئة والمستثمرين وصناديق رأس المال المخاطر، لتسهيل الوصول إلى التمويل وبرامج الاحتضان والدعم الفني. وستعمل المنصة على ضمان الكفاءة والشفافية من خلال إجراءات إلكترونية مبسطة، وشروط أهلية واضحة. وذلك بهدف تقليل البيروقراطية وتحسين الوصول إلى الشركات الواعدة ضمن منظومة ريادة الأعمال في مصر. وستتم مشاركة البيانات الخاصة بكل جهة وفق الأطر الحاكمة للبيانات وحماية الخصوصية، مع احتفاظ كل جهة بملكية بيانات الشركات المستفيدة من برامجها، وبما يتسق مع السياسات الرقمية للدولة.

المحور الثالث: تسريع نمو الشركات الواعدة

تعتمد على استثمارات مباشرة وغير مباشرة من شركة مصر لريادة الأعمال، بجانب شراكات في رأس المال المخاطر بالتعاون مع مؤسسات حكومية وخاصة.

تركّز هذه الركيزة على الشركات الناشئة سريعة النمو ذات الإمكانيات العالية للتوسع، مع العمل على استقطاب التمويل من المؤسسات المالية الدولية. كما ستطلق المبادرة مسرّع شراكة بين القطاعين الحكومي والخاص تحت إشراف وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بهدف ربط الشركات الناشئة بالمشروعات القومية الكبرى لتوسيع نطاق أعمالها.

المحور الرابع: ضمان توسع الشركات الناشئة في مرحلة النضوج (Scale-Ups)

يوفر هذا البرنامج دعماً مخصصاً وشراكات استراتيجية للشركات الناشئة التي وصلت إلى مرحلة التوسع، أي التي تحقق إيرادات مرتفعة أو حصلت على جولات تمويلية كبيرة أو تجاوزت سبع سنوات من التأسيس.

يهدف البرنامج إلى تسريع نمو هذه الشركات لمساعدتها في الوصول إلى تقييمات بمليارات الجنيهات، ودخول أسواق جديدة محلياً وإقليمياً.

المحور الخامس: تطوير الشركات الناشئة في المدن الواعدة والقطاعات ذات الأولوية

تستهدف هذه الركيزة الشركات الناشئة خارج القاهرة والمدن الكبرى، من خلال مبادرات تركّز على المدن الإقليمية ذات الإمكانيات الاقتصادية العالية. كما تشمل برامج قطاعية متخصصة لدعم القطاعات ذات الأولوية الوطنية مثل التكنولوجيا، والطاقة، والصناعة، والزراعة، والتعليم. تهدف الركيزة إلى تعزيز التنوع الاقتصادي، وخلق فرص استثمارية جديدة، وتمكين المواهب المحلية في المحافظات من المساهمة في الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال. وذلك من خلال صندوق «إنكلود» للتكنولوجيا المالية وهو صندوق استثماري مدعوم من بنوك ومؤسسات كبرى بالسوق المصري، يهدف إلى دعم الكوادر الشابة والاستثمار

رابعاً - إطلاق برنامج لتمكين الشركات الناشئة في مرحلة التوسع (Scale-ups)

برنامج الشركات سريعة النمو هو مبادرة وطنية تهدف إلى دعم وتمكين الشركات التي تجاوزت مرحلة التأسيس وأثبتت قدرتها على النمو السريع وجذب استثمارات كبيرة، تكتسب هذه الشركات أهمية خاصة لكونها قادرة على إظهار نجاح منظومة ريادة الأعمال في مصر، كما تمتلك مقومات الوصول إلى شركات مليارية مستقبلية. وتمتاز بقدرتها على جذب الاستثمارات عبر الطروحات العامة (IPO) وأدوات التخارج المختلفة، كما أن لتلك الشركات جاهزية للتوسع الإقليمي والدولي، مما يستدعي توفير دعم حكومي استراتيجي لها وتعزيز الجهود الترويجية لهم على النطاق الدولي.

يركّز البرنامج على تسريع توسّع هذه الشركات محلياً وإقليمياً ودولياً، من خلال توفير الدعم الاستراتيجي والتمويلي اللازم، وتعزيز قدرتها على الوصول إلى أسواق جديدة. كما يهدف إلى تحويل هذه الشركات إلى كيانات رائدة تسهم بشكل مباشر في دعم الاقتصاد الوطني، وزيادة معدلات النمو والتوظيف في مصر.

يرتكز برنامج الشركات سريعة النمو على خمسة محاور رئيسية:

١. **تسهيل المعاملات اليومية للشركات:** تذليل أي عقبات بيروقراطية عن طريق توفير دعم رفيع المستوى من الحكومة لتلك الشركات.
٢. **تسهيل التخارجات:** تقديم دعم للاستعداد للطرح العام الأولي (IPO readiness).
٣. **إزالة العوائق المباشرة وغير المباشرة:** عقد اجتماعات دورية مع كبار صنّاع القرار في الدولة.
٤. **بناء شبكة علاقات وشراكات استراتيجية:** يعمل البرنامج على ربط الشركات بالمستثمرين المحليين والدوليين، وتشجيع الشراكات مع الحكومة والقطاع الخاص لفتح أسواق جديدة.

٥. **الترويج لقصص النجاح:** يتم تسليط الضوء على إنجازات الشركات المتميزة لعرض نجاحاتها محلياً ودولياً على أعلى المستويات.

ويتكامل البرنامج مع الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة عبر بيئة أعمال مترابطة وأطر تقييم واضحة وآليات تمويل مرنة، لضمان تحقيق أثر اقتصادي ملموس وزيادة قدرة مصر التنافسية إقليمياً وعالمياً. كما يسعى إلى تسريع وصول الشركات إلى تقييم يتجاوز المليار دولار، وتحفيز المزيد من حالات التخارج الناجحة سواء عبر الاستحواذات أو الطروحات العامة الأولية (IPO)، وخلق وظائف لائقة وزيادة فرص العمل، وزيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية في الشركات الناشئة في مرحلة التوسع، وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي الشركات الناشئة في مرحلة التوسع.

خامساً - تأسيس آلية فعالة لرصد التقدم في تنفيذ أهداف ميثاق منظومة الشركات الناشئة في مصر

تم طرح ميثاق منظومة الشركات الناشئة في مصر كإطار عمل شامل يهدف إلى توحيد الجهود بين جميع الأطراف المعنية لدعم بيئة ريادة الأعمال، من خلال تعزيز الابتكار، وجذب الاستثمارات، وتسهيل نمو الشركات الناشئة بشكل مستدام. ولضمان تنفيذ فعال ومتابعة دقيقة للأداء، تم إنشاء آلية رصد ومتابعة متكاملة تعتمد على جمع وتحليل البيانات وتقييم أثر المبادرات بشكل دوري، مع التركيز على الشفافية والمساءلة عبر تقارير منتظمة متاحة لجميع الأطراف.

١. تأسيس مرصد لمنظومة الشركات الناشئة:

تم إنشاء مرصد متخصص لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بنمو الشركات، وحجم الاستثمارات، والتحديات القائمة، بهدف إصدار تقارير دورية وشفافة تساعد على اتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة.

يعتمد المرصد على مؤشرات أداء واضحة لقياس مدى التقدم في تنفيذ الميثاق وتحقيق أهدافه الوطنية.

٢. مجلس حكماء لمتابعة التنفيذ:

تم تشكيل مجلس حكماء يضم نخبة من أعضاء المجموعة الوزارية، وخبراء، ورواد أعمال، ومستثمرين، وممثلين حكوميين. يهدف المجلس إلى مراقبة تنفيذ الميثاق، ومراجعة التقدم بشكل دوري، ومعالجة التحديات، وتحفيز التعاون والمشاركة الفاعلة بين مختلف الأطراف لضمان التنفيذ بكفاءة وشفافية.

٣. آليات الشكاوى والمتابعة:

تم اعتماد نظام واضح وشفاف لتلقي الشكاوى ومعالجتها بسرعة حيث تُسجل الشكاوى وتُحوّل إلى الجهة المختصة عبر الأمانة الفنية للمجموعة الوزارية، مع متابعة مستمرة لحين حلها. كما تم تخصيص خط ساخن خاص للشركات الحاصلة على شهادة تصنيف «شركة ناشئة» لتلقي مكالمات واستفسارات الشركات الناشئة ورواد الأعمال، بما يضمن سرعة الاستجابة وسهولة التواصل مع مختلف الفئات في منظومة ريادة الأعمال.

٤. المراجعة الدورية وتحديث الميثاق:

يُجرى تحديث دوري للميثاق سنوياً بإشراف المرصد ومجلس الحكماء لتقييم مدى تحقيق الأهداف ومراجعة مؤشرات الأداء، مع إدخال التعديلات اللازمة حسب التطورات.

تلتزم جميع الأطراف بتقديم بيانات دقيقة من خلال استبيانات موجهة للشركات الناشئة حول بيئة الأعمال وسهولة ممارسة النشاط التجاري. ويُصدر تقرير سنوي شامل يعرض نتائج التنفيذ دعماً لمبدأ الشفافية والمساءلة والمشاركة الفاعلة في تطوير منظومة ريادة الأعمال في مصر.



القسم الرابع: خطة العمل المستقبلية

التحقق من الأولويات، وجمع مختلف الآراء، وتقييم متطلبات التنفيذ. ثم أعيدت هذه المدخلات إلى فرق العمل لمزيد من المراجعة، وضمان التوافق مع الاستراتيجيات الوطنية وواقع وتطلعات المنظومة.

بناءً على ذلك، تم تطوير مجموعة من السياسات العملية، وربط كل منها بأهداف استراتيجية أوسع. وتم تصنيف هذه السياسات ضمن محاور موضوعية، ومشاركتها مع جميع الشركاء للمراجعة والاعتماد لضمان الالتزام العملي والتوافق المجتمعي.

وفيما يلي تفاصيل كل هدف والإجراءات ذات الصلة في خطة العمل.

بالإضافة إلى التيسيرات والحوافز المفصلة في القسم الثالث، وضعت المجموعة الوزارية خطة عمل لزيادة مستوى التوقع المسبق واليقين التشريعي لمجتمع ريادة الأعمال، مما سيؤدي إلى تعزيز الاستقرار وتحفيز الاستثمارات وثقة المستثمرين ورواد الأعمال. وتتكون خطة العمل من إجراءات قصيرة المدى (٦ أشهر - سنة)، ومتوسطة المدى (سنة - ٣ سنوات)، وطويلة المدى (٣ سنوات وأكثر).

تعكس السياسات العامة الواردة في خطة العمل عملية تشاركية، قائمة على الأدلة، تهدف إلى مواءمة التوصيات مع احتياجات منظومة ريادة الأعمال في مصر. بدأت هذه العملية بمراجعة شاملة لأكثر من ٥٠٠ توصية واردة في أكثر من ٢٥ تقرير أعدتها جهات مختلفة محلية وإقليمية ودولية. وقد تمت إحالة هذه التوصيات إلى فرق العمل المنبثقة من المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، حيث جرت مراجعتها وترتيبها حسب الأولوية، بناءً على مدى ملاءمتها وقابليتها للتنفيذ وتأثيرها المتوقع. [٧١]

عُقدت بعد ذلك جلسات تشاور معمقة مع الجهات الداعمة والمنفذة من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بهدف



الهدف ١: تبسيط الإجراءات الحكومية وتحسين الخدمات المقدمة:

المشكلة: تعقد الإجراءات الحكومية وتأخيرها، مما يعيق تنفيذ الإجراءات اليومية للشركات الناشئة ويزيد من الأعباء المالية والإدارية عليها.

الحل: تبسيط وتسريع الإجراءات وخاصة إجراءات التأسيس والتعاملات

الدورية مع الجهات الحكومية.

الأثر المتوقع: تحسين بيئة ممارسة الأعمال، وتسريع وتيرة تأسيس الشركات، وتقليل الأعباء المالية على الشركات الناشئة، وتمكين بيئة أعمال أكثر نشاطاً وشفافية، وفتح آفاق جديدة للابتكار والنمو المستدام للشركات الناشئة.

الاجراءات المقترحة:

رقم	الإجراء	المدة الزمنية	الجهة المنفذة
1.1	تسريع إجراءات التراخيص اللازمة للشركات الناشئة تسريع اجراءات التأسيس للشركات الناشئة حيث تم انشاء مسار سريع للتأسيس في الهيئة للشركات الناشئة إلكترونيا و حضوريا.	سنة واحدة - قصير المدى	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
1.2	إطلاق برنامج تأشيرات مخصص لدعم نمو الشركات الناشئة تطوير برنامج تأشيرات خاص بالشركات الناشئة يتضمن خيار تأشيرة متعددة الدخول للمؤسسين، والمستثمرين، وأعضاء الفرق التقنية، وذلك بالتنسيق مع اللجنة الأمنية المشتركة بهيئة الاستثمار.	سنة واحدة - قصير المدى	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
1.3	إنشاء مكاتب ضريبية مخصصة للشركات الناشئة إنشاء مكاتب ضريبية مخصصة للتعامل مع الشركات الناشئة، يتولى تقديم خدماته بشكل إلكتروني بالكامل لتسهيل الإجراءات الضريبية وتخفيف الأعباء الإدارية. ويقوم هذا المكتب بالرد على الاستفسارات الفنية والقانونية التي ترد من الشركات الناشئة، بهدف تعزيز الامتثال الضريبي ودعم نمو هذه الشركات من خلال التواصل المباشر وتقديم الإرشاد اللازم.	سنة واحدة - قصير المدى	وزارة المالية
1.4	تيسير تنظيم أوضاع العاملين المستقلين الأجانب (Digital Nomads) تسهيل تنظيم أوضاع العاملين المستقلين الأجانب (Digital Nomads) من خلال جمع بياناتهم وربطهم بمنشآت رسمية، بما يتيح لهم الحصول على تصاريح عمل وإقامة قانونية في مصر بما يساهم في دمجهم ضمن منظومة الشركات الناشئة بشكل منظم.	٣ سنوات - متوسط المدى	وزارة العمل

الهدف ٢: توسيع الحوافز الضريبية لمنظومة الشركات الناشئة:

الضريبة المبسطة، وتقديم إعفاءات خاصة بالبحث والتطوير.
الأثر المتوقع: تخفيف العبء المالي في المراحل الأولى من عمر الشركات.
الإجراءات المقترحة:

المشكلة: العبء المالي الكبير على الشركات الناشئة في مراحلها الأولى، مما يعيق نموها واستدامتها.
الحل: توسيع نطاق الحوافز الضريبية من خلال تطوير نظام

رقم	الإجراء	المدة الزمنية	الجهات المنفذة
2.1	دراسة توسيع نطاق نظام الضرائب المبسط لدعم الشركات الناشئة إجراء دراسة لتقييم الأثر المالي لتوسيع نظام الضرائب المبسط ليشمل جميع الشركات الناشئة التي تتراوح مبيعاتها السنوية بين ٢٠ مليون و٥٠ مليون جنيه، مع الاهتمام بشكل خاص بالشركات الحاصلة على تصنيف "شركة ناشئة".	عامين - قصير المدى	- وزارة المالية
2.2	تعديل تشريعي لوضع حافز لاستثمار الشركات في البحث والتطوير إجراء تعديل تشريعي لتفعيل حوافز البحث والتطوير (D&R)، وذلك من خلال دراسة إدراج حافز مخصص للبحث والتطوير في تعديل قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ وقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، والمادة ٨ من قانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٨ لحوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار، لتشمل حافزا ضريبيا للشركات التي تستثمر في الشركات الناشئة، ووضع ضوابط محددة لاعتبار ذلك من أنشطة البحث والتطوير. ونظرًا لكون الشركات الناشئة غالبًا لا تحقق أرباحاً في السنوات الأولى من تأسيسها، ينصح بفصل هذه الحوافز عن شرط الربحية وعدم ربطها بحوافز ضريبة دخل الشركات، لضمان توفير دعم فعّال ومبكر يعزز قدرتها على النمو والابتكار خلال مراحلها التكوينية.	٣ سنوات - متوسط المدى	- وزارة الاستثمار - والتجارة الخارجية - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - وزارة المالية
2.3	إدماج المستثمرين الملائكيين ضمن حوافز منظومة الشركات الناشئة دراسة إمكانية إدراج المستثمرين الملائكيين ضمن الجهات الداعمة للنصوص عليها في قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، بحيث يتم الاعتراف بدورهم بشكل رسمي في تمويل ونمو الشركات الناشئة ومنحهم حزمة من الحوافز حال استثمارهم في الشركات الحاصلة على شهادة تصنيف "الشركات الناشئة".	سنة واحدة - قصير المدى	- وزارة المالية - جهاز تنمية المشروعات
2.4	الإعفاء الضريبي للصناديق والشركات التي تزاوّل نشاط الاستثمار المباشر لتتماثل مع الصناديق والشركات التي تزاوّل نشاط رأس المال المخاطر توسيع نطاق المعاملة الضريبية المقررة على أرباح صناديق وشركات رأس المال المخاطر لتشمل أرباح صناديق وشركات الاستثمار المباشر، بما يساهم في تحفيز الاستثمار طويل الأجل ودعم تدفق رؤوس الأموال إلى الشركات الناشئة والمشروعات ذات النمو المرتفع.	سنة واحدة - قصير المدى	- مجلس الوزراء وزارة المالية - الهيئة العامة للرقابة المالية

الهدف ٣: سد الفجوة المعلوماتية بين الحكومة والشركات الناشئة:

المشكلة: نقص الشفافية والتنسيق بين الحكومة ومجتمع ريادة الأعمال، مما يعيق الوصول إلى معلومات دقيقة ومحدثة.

الحل: تعزيز الشفافية والتنسيق من خلال تحسين الوصول إلى

معلومات دقيقة ومحدثة، وتطوير منصات رقمية فعالة وآليات تنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص.

الأثر المتوقع: حصول الشركات الناشئة على رؤية أوضح للاقتصاد المصري والرؤية الحكومية والخدمات المتاحة، وفرص التمويل، والجهات الفاعلة، مما يسهل اتخاذ القرار والتواصل الفعال مع الدولة.

الإجراءات المقترحة:

رقم	الإجراء	المدة الزمنية	الجهة النافذة
3.1	تطوير منصة "إبداع مصر" لسد الفجوة المعلوماتية في مجتمع ريادة الأعمال تطوير منصة "إبداع مصر" (EgyptInnovate) والتي تستهدف رواد الأعمال والشركات الناشئة العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال تحسين تجربة المستخدم بما يتماشى مع التطورات وتوقعات المستخدمين، وكذلك إضافة خصائص أخرى جديدة ومن المتوقع إطلاق نموذج أولي (MVP) بحلول فبراير ٢٠٢٦ يضم الخصائص الأساسية بتصميم حديث ومرن.	٦ أشهر - قصير المدى	- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
3.2	إضافة خصائص جديدة على منصة "إبداع مصر" سيتم العمل على أن إضافة خصائص جديدة على المنصة شكل تدريجي تتضمن: • تقديم برامج متخصصة في التعلم والتطوير. • تفعيل آلية "التوفيق والاستثمار" Investor Matching يربط رواد الأعمال بالمستثمرين، ومسرعات الأعمال والحاضنات، وما إلى ذلك • إطلاق "ساحة عرض للشركات الناشئة" لعرض العروض التقديمية وجذب الاستثمارات. • تطوير خريطة الابتكار المصرية لتشمل جميع الجهات الفاعلة في المنظومة بكافة المحافظات، مع خصائص تفاعلية. • إدراج مساعد ذكي (ChatBot) يعمل بالذكاء الاصطناعي لتقديم الإرشاد وتحليل بيانات السوق. • إنشاء شبكة للموجهين والمستشارين وربطهم برواد الأعمال وفقًا للتخصص والخبرة. • تطوير تقويم ديناميكي للأحداث يربط الفعاليات بحسابات المستخدمين.	٣ سنوات - متوسط المدى	- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الهدف ٤: تعزيز وصول الشركات الناشئة إلى التمويل:

تحالفات الابتكار من خلال منح واستثمارات مرنة ومبادرات حكومية.

المشكلة: نقص فرص التمويل المتاحة أمام الشركات الناشئة.
الحل: تخصيص موارد لدعم القطاعات الواعدة، وتمويل

الأثر المتوقع: زيادة الفرص التمويلية ودفع نمو الشركات الناشئة والابتكار.
الإجراءات المقترحة:

رقم	الإجراء	المدة الزمنية	الجهة المنفذة
4.1	إصدار الإطار التنظيمي للمنصات الرقمية للتمويل الجماعي (Crowd Funding) يعمل البنك المركزي المصري حالياً بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية على إصدار قانون جديد لتنظيم أنشطة التمويل البديل وأنشطة التكنولوجيا المالية المرتبطة بالخدمات المصرفية، حيث يهدف القانون إلى تنظيم عدة أنشطة من ضمنها أنشطة التمويل الجماعي القائم على الإقراض- تحت المظلة الرقابية والتنظيمية للبنك المركزي المصري- والتمويل الجماعي القائم على المشاركة- تحت المظلة الرقابية والتنظيمية للهيئة العامة للرقابة المالية	-	- البنك المركزي
4.2	إصدار إطار تنظيمي رسمي لهيكل GP/LP في صناديق رأس المال المخاطر إعداد مقترح لتعديل قانون سوق رأس المال يهدف إلى وضع إطار تنظيمي يتيح تنوع أشكال تأسيس صناديق رأس المال المخاطر، بما في ذلك النماذج القائمة على هيكل الشريك العام/الشريك المحدود (PL/PG)، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.	6 أشهر - قصير المدى	- مجلس الوزراء - الهيئة العامة للرقابة المالية
4.3	السماح بالإغلاق الثاني قبل استثمار كامل رأس المال للصناديق الاستثمارية جارى إجراء تعديل بقرارات مجلس إدارة الهيئة ذات الصلة بما يسمح بزيادة حجم صناديق الاستثمار المغلقة دون التقييد بسداد كامل قيمة الوثيقة في الإصدار السابق ، مما يمنح لمديري الصناديق مرونة أكبر في جذب مستثمرين إضافيين واستكمال مراحل التمويل بما يتماشى مع متطلبات السوق.	-	- الهيئة العامة للرقابة المالية
4.4	برنامج الاستعداد للاستثمار لمؤسسي الشركات الناشئة تنفيذ برامج تدريبية تحت عنوان «الاستعداد للاستثمار» (Investor Readiness) لتأهيل مؤسسي الشركات الناشئة على التعامل الفعال مع المستثمرين مع التركيز على مهارات إعداد العروض، والتقييم، والتفاوض لجذب الاستثمار. ويمكن تطبيق هذا البرنامج بالتعاون مع قائمة من المستثمرين المعتمدين من جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.	سنة واحدة - قصير المدى	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والتوسطة

رقم	الإجراء	المدة الزمنية	الجهة المنفذة
4.5	دمج الشركات الناشئة في استراتيجيات الشمول المالي والتحول الرقمي المالي إقامة حوار استراتيجي مستمر مع البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية، وذلك في إطار "لجنة التكنولوجيا المالية والابتكار"، التي تم تشكيلها في عام ٢٠١٩، وتضم في عضويتها كلا من: البنك المركزي المصري، والهيئة العامة للرقابة المالية، والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويهدف هذا الحوار إلى ضمان دمج الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية في جهود تطوير الخدمات الرقمية في القطاعين المصرفي وغير المصرفي، مع دعم تنفيذ استراتيجية البنك المركزي للتكنولوجيا المالية والابتكار، كذلك تنفيذ استراتيجية البنك المركزي للشمول المالي والتي تركز على تهيئة البيئة الداعمة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ورواد الأعمال، وتهدف إلى تشجيع ريادة الأعمال والمشروعات الناشئة من خلال توفير الخدمات غير المالية وتوفير بنية تحتية شاملة وفعالة. كما سيشمل العمل على إدراج توسيع نطاق الخدمات وتسهيل وصول رواد الأعمال إلى الحلول المالية والخدمات غير المالية.	سنة واحدة - قصير المدى	- البنك المركزي المصري -الهيئة العامة للرقابة المالية
4.6	تضمين أنشطة ريادة الأعمال في الخطة الاستثمارية لزيادة فاعلية حوكمة الاستثمارات العامة إضافة بند خاص بأنشطة ريادة الأعمال في الخطة الاستثمارية بهدف توجيه الاستثمارات العامة بشكل أكثر كفاءة نحو دعم بيئة ريادة الأعمال، مما يساهم في تحسين تخصيص الموارد، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية والخدمات التي تخدم الشركات الناشئة، وتعزيز التكامل بين السياسات الاستثمارية والجهود المبذولة لتنمية منظومة الشركات الناشئة.	عامان - متوسط المدى	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
4.7	وضع إجراء قانوني للتعامل مع حالات إفلاس الشركاء المحدودين (LP) إعداد مقترح تعديل تشريعي على قانون سوق رأس المال لتكون الهيئة العامة للرقابة المالية هي جهة الاختصاص بتنظيم حالات إفلاس الشركاء في الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية		مجلس الوزراء الهيئة العامة للرقابة المالية

رقم	الإجراء	المدة الزمنية	الجهة المنفذة
4.8	وضع إطار قانوني للتعامل مع تعثر حملة الوثائق في سداد أقساط وثائق صناديق رأس المال المخاطر وصناديق الاستثمار العقاري إرسال مقترح لتعديل أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال إلى مجلس الوزراء، بهدف تيسير إجراءات التنفيذ على حملة الوثائق المتعثرين في سداد أقساطهم، من خلال وضع إجراءات ميسرة كبديل عن الإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المساهمة رقم 159 لسنة 1981، بما يضمن تسهيل التسويات وحماية حقوق جميع الأطراف.	شهر واحد	مجلس الوزراء وزارة العدل الهيئة العامة للرقابة المالية
4.9	تعزيز التمويل الأوروبي للبحث والابتكار من خلال الانضمام إلى برامج "PRIMA" و"أفق أوروبا" تمديد شراكة مع برنامج البحث والابتكار في منطقة البحر المتوسط (PRIMA) حتى عام 2027، إلى جانب انضمام مصر رسميًا كـ "دولة مشاركة" في برنامج "أفق أوروبا" 2021 - 2027. يتيح هذا الانضمام فرصًا واسعة للباحثين المصريين لتنسيق المشروعات بشكل مباشر، والتقديم على منح المجلس الأوروبي للبحوث، والدخول في شراكات فاعلة ضمن مجلس الابتكار الأوروبي، مما يعزز تنافسية الشركات الناشئة والمبتكرين المصريين في المشهد الأوروبي والدولي.	3 سنوات - متوسط المدى	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الهدف ٥: ضمان بيئة عمل لائقة لموظفي الشركات الناشئة:

تشريعية، وحملات توعية، وتعزيز معايير العمل اللائق.
الأثر المتوقع: توفير ممارسات توظيف عادلة، وفرص تدريب وتطوير مهني مستدامة، وضمان بيئة عمل شاملة وعادلة داخل الشركات الناشئة.
الاجراءات المقترحة :

المشكلة: نقص الدعم الحكومي لحقوق موظفي الشركات الناشئة.
الحل: ضمان حصول العاملين بالشركات الناشئة على حماية قانونية، وبيئة آمنة، وفرص متكافئة من خلال إصلاحات

رقم	الإجراء	المدة الزمنية	الجهة المنفذة
5.1	تعزيز شمول مراكز إبداع مصر الرقمية لذوي الهمم دراسة التعاون بين مراكز إبداع مصر الرقمية (Creativa) ومؤسسات المجتمع المدني لجعل مراكز الإبداع في المحافظات أكثر ملاءمة للتعامل مع متحدي الإعاقة. يتضمن ذلك وضع آلية لجعل مكان العمل شاملاً ومتاحاً للجميع، بالإضافة إلى تمكين أصحاب العمل من الوصول إلى مجموعة مؤهلة من ذوي الإعاقة للعمل في قطاع ريادة الأعمال.	٣ سنوات	- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - وزارة التضامن الاجتماعي
5.2	دعم رواد الأعمال من ذوي الهمم دراسة إطلاق مبادرات لدعم رواد الأعمال من ذوي الهمم، تشمل برامج بالتعاون بين وزارة الاتصالات ومجتمع ريادة الأعمال. كما تتضمن دراسة إمكانية التعاون مع الأكاديمية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة لتوفير معامل متخصصة تساعد الشركات على تطوير منتجات ذوي الهمم. يُراعى في ذلك الاستفادة من الحوافز القانونية المتاحة من خلال التنسيق المستمر مع وزارة العمل.	سنة واحدة - قصير المدى	- وزارة التضامن الاجتماعي
5.3	تعزيز الوعي بحقوق العاملين وأهمية الامتثال لقوانين العمل إعداد قائمة تفصيلية (Checklist) توضح حقوق موظفي الشركات الناشئة والمخالفات التي قد يتعرض لها صاحب العمل في حال عدم الامتثال لقوانين العمل، على أن يتم توزيعها على أصحاب العمل لزيادة الوعي وتعزيز الالتزام. يشمل ذلك إطلاق حملة توعية موجهة لتعريف أصحاب العمل بالإجراءات الصحيحة والمتطلبات القانونية.	٦ اشهر - قصير المدى	- وزارة العمل
5.4	• الترويج للحوافز الضريبية المرتبطة بالتوظيف الشامل للأشخاص ذوي الهمم وفقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨، بما يشمل: • زيادة بنسبة ٥٠٪ في حد الإعفاء من ضريبة الدخل لكل موظف من ذوي الإعاقة أو ولي أمره • إعفاء إضافي بنسبة ٥٪ عن كل موظف إضافي يتم توظيفه بعد النسبة الإلزامية • إعفاءات من رسوم الترخيص للمباني التي تُستخدم أو تُعدّل لاستيعاب ذوي الإعاقة	٦ اشهر - قصير المدى	- وزارة العمل

الهدف ٦: تسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية :

الأثر المتوقع:تشجيع الشركات الناشئة على التسجيل الرسمي والتوسع

المشكلة: تعقيد تفاعل الشركات الناشئة مع الجهات الحكومية.
الحل: تبسيط تفاعل الشركات الناشئة مع الجهات الحكومية من خلال رقمنة الإجراءات الأساسية وتوفير أطر تنظيمية مرنة.

الاجراءات المقترحة:

الجهات المنفذة	المدة الزمنية	الإجراء	رقم
- وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	سنتين - قصير المدى	إنشاء منصة موحدة لإصدار تراخيص الشركات الناشئة تنفيذ الخدمات الخاصة بالشركات الناشئة من إصدار تراخيص وإدخال المرافق والمراحل الأخرى من التأسيس إلى التخرج، كجزء من منصة الكيانات الاقتصادية.	6.1

المشكلة: نقص الوعي لدى الشركات الناشئة بالآليات التي تقدمها الجهات الحكومية، مما يعيق استفادتها من الفرص المتاحة.

المشكلة: نقص الوعي لدى الشركات الناشئة بالآليات التي تقدمها الجهات الحكومية، مما يعيق استفادتها من الفرص المتاحة.

-Y-7-Y-A9ZDAZA7ZD9ZBRZDAZA6ZD9Z-10-A0ZD9A7ZD9ZB1ZDAZ-B1ZDAZAVZDAZB1ZDAZARZD9Z-B1ZDABZ8ZDAZA7ZD9Z-/7-Y-7-Y/https://fra.gov.eg/wp-content/uploads/2019/07/pdF.B5ZDAZA7ZDAZAVZDAZARZD9ZAAZD9ZAZED9ZAVZDAZAAZDAZ

-Y-7o-A9ZDAZA7ZD9ZBRZDAZA6ZD9Z-177-A0ZD9A7ZD9ZB1ZDAZ-B1ZDAZAVZDAZB1ZDAZARZD9Z-B1ZDABZ8ZDAZA7ZD9Z-/A-Y-7o/https://fra.gov.eg/wp-content/uploads/2019/07/pdF.B5ZDAZA7ZDAZAVZDAZARZD9ZAAZD9ZAZED9ZAVZDAZAAZDAZ

pdf.YA-Y-7-Y-alamiria/17-Y-7-Y/https://fra.gov.eg/wp-content/uploads/2019/07/pdF.B5ZDAZA7ZDAZAVZDAZARZD9ZAAZD9ZAZED9ZAVZDAZAAZDAZ

رقم	الإجراء	المدة الزمنية	الجهة المنفذة
7.3	تعزيز استخدام آلية شركات الاستحواذ ذات الغرض الخاص (SPACs) ضمن المبادرة التمويلية الموحدة التعاون بين الجهات الحكومية المعنية لإدراج بعض شركات الاستحواذ ذات الغرض الخاص (SPACs) ضمن إطار المبادرة التمويلية الموحدة، التي تهدف إلى توحيد جهود الجهات الحكومية والخاصة لدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة. ويشمل ذلك إبراز جهود الحكومة في تفعيل آلية SPACs من خلال تقديم نماذج عمل ناجحة، والترويج لزيابها كأداة تمويلية مرنة تساعد على زيادة استثمارات المؤسسات المالية في الشركات الناشئة وتعزيز فرص نموه.	سنة واحدة - قصير المدى	- وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي - الهيئة العامة للرقابة المالية
7.4	رفع الوعي بخطط ملكية الأسهم للموظفين (ESOPs) وتبسيط الإطار التنظيمي تنظيم ورش عمل بالتعاون بين المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، ووزارة المالية، والهيئة العامة للرقابة المالية، بمشاركة رواد الأعمال وموظفي الشركات الناشئة، بهدف زيادة الوعي بفوائد تطبيق خطط ملكية الأسهم للموظفين (ESOPs). وتهدف الورش إلى تبسيط وتوضيح الإطار التنظيمي الذي يحكم هذه الخطط، بما يسهم في جعله أكثر ملاءمة وجاذبية للشركات الناشئة في مراحلها المختلفة	-	- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي - الهيئة العامة للرقابة المالية
7.5	الترويج للمزايا الضريبية لصناديق رأس المال المخاطر في مصر ضمن حملات التوعية يتم إدراج المزايا الضريبية الممنوحة لصناديق رأس المال المخاطر ضمن الحملة التوعوية التي تعتمدها المجموعة الوزارية لريادة الأعمال إطلاقها خلال عام ٢٠٢٥. وتهدف الحملة إلى توضيح آليات هذه الحوافز وشروط الاستفادة منها، بالإضافة إلى إبراز تنافسياتها مقارنة بالتجارب الدولية. كما يشمل ذلك التعاون مع شركاء التنمية الدوليين للاستفادة من الدعم الموجه لأنشطة التوعية للمستثمرين، وتنظيم ورش عمل متخصصة للمستثمرين ومديري الصناديق بهدف تسليط الضوء على جهود الهيئة العامة للرقابة المالية في دعم تأسيس صناديق رأس مال مخاطر محلية.	-	- وزارة المالية - الهيئة العامة للرقابة المالية

الهدف ٨: تمكين الشركات الناشئة من الوصول إلى الخبرات الدولية بهدف التوسع:

الأثر المتوقع: تمكين الشركات من التوسع بكفاءة من خلال الوصول إلى المهارات المتخصصة، مع ضمان الالتزام بالقوانين العمالية.

الاجراءات المقترحة:

المشكلة: صعوبة جذب واستبقاء الكفاءات المحلية والدولية.

الحل: تحديث إجراءات العمل، وتخفيف القيود على توظيف الخبرات الأجنبية، ودعم أطر العمل عن بُعد.

رقم	الإجراء	المدة الزمنية	الجهة المنفذة
8.1	رقمنة إجراءات توظيف الأجانب تحويل إجراءات توظيف الأجانب إلى نظام رقمي كامل من خلال توفير خدمات تصاريح العمل عبر منصة مصر الرقمية. والبدء بمرحلة انتقالية قبل التفعيل الكامل للخدمة، ليتم تخصيص بريد إلكتروني خاص لتلقي طلبات وتصاريح العمل وكذلك الشكاوى المتعلقة بتفتيش العمل. هذه الخطوة تأتي ضمن خطة أوسع للتحويل الرقمي تهدف إلى تقليل الأعباء الإدارية، وتوفير الوقت، وتحسين كفاءة إجراءات توظيف الأجانب داخل منظومة ريادة الأعمال.	٣ سنوات - متوسط المدى	- وزارة العمل
8.2	تيسير عملية تقديم طلبات الاستثناء لنسبة العمالة الأجنبية إتاحة تقديم طلبات استثناء من الحد الأقصى لنسبة العمالة الأجنبية البالغة ١٠٪ للشركات الحاصلة على شهادة التصنيف، وفقًا لأحكام قرار رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بشأن شروط وإجراءات الترخيص بالعمل للأجانب. يشترط الالتزام بضوابط محددة مثل وجود خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات، وعدم مزاحمة العمالة الوطنية، وضرورة وجود حاجة اقتصادية وطنية لهذه الخبرات. تُقدم الطلبات إلى لجنة الاستثناءات التابعة لوزارة العمل، مع إصدار توجيهات لتسهيل نظر الطلبات المقدمة من الشركات الناشئة المصنفة، مما يمكنها من استقدام الكفاءات الأجنبية الضرورية للنمو، مع الحفاظ على الالتزام بالسياسات الوطنية للعمل.	فوري - قصير المدى	- وزارة العمل
8.3	ربط أنظمة الرواتب الدولية للعمال عن بعد ربط أنظمة الرواتب الدولية للعمال عن بُعد، مثل منصات Global و Gusto و Papaya، التي تعتمد عليها الشركات الناشئة الدولية لدفع رواتب العاملين التقنيين المصريين عن بُعد.	٣ سنوات - متوسط المدى	- وزارة المالية

الهدف ٩: دعم التوسع الدولي وتنويع فرص التخارج للشركات الناشئة:

الإفريقية، وتقوية الروابط مع المستثمرين الدوليين.
الأثر المتوقع: فتح فرص جديدة أمام الشركات للنمو والتخارج
الناجح، مما يعزز من تنافسية الشركات الناشئة على المستوى
الدولي.
الاجراءات المقترحة:

المشكلة: نقص الفرص المتاحة والدعم الحكومي للشركات
الناشئة للتوسع عالميًا.
الحل: دعم التعاون مع الدول المجاورة، خاصة مع الدول

رقم	الإجراء	المدة الزمنية	الجهة المنفذة
9.1	تعزيز التعاون المصري-الإفريقي لتنمية الشركات الناشئة تعزيز التعاون المصري الإفريقي في مجال ريادة الأعمال من خلال بناء شراكات مع منظمات إفريقية رائدة، وتشجيع الشركات الناشئة الإفريقية على تأسيس عملياتها في مصر. يشمل هذا التوجه أيضا إطلاق برنامج من قبل الهيئة العامة للاستثمار والناطق الحرّة لدعم توسع الشركات المصرية الناشئة في القارة الإفريقية، بما يعزز التكامل الإقليمي ويُتيح فرص نمو جديدة.	سنة واحدة - قصير المدى	- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي - وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
9.2	توسيع فرص الاستثمار والتجارة الدولية للشركات الناشئة التعاون مع المستثمرين الدوليين لتصميم برامج موجهة عبر مكاتب التمثيل التجاري، بهدف دعم توسع الشركات الناشئة في الأسواق العالمية. يشمل ذلك دعم المشاركة في المعارض الدولية، تعزيز دور التمثيل التجاري في دعم منظومة ريادة الأعمال، والتعاون مع القطاع الخاص لتحديد الفعاليات الخارجية ذات الأولوية للشركات المصرية، مما يساهم في فتح آفاق جديدة للاستثمار والتجارة.	سنة واحدة - قصير المدى	- وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
9.3	برنامج التوسع الدولي من وإلى مصر وجذب الشركات الناشئة العالمية (Soft Landing) إطلاق برنامج لدعم التوسع الدولي وجذب الشركات الناشئة العالمية إلى مصر، من خلال تقديم حزم خدمات حكومية متكاملة عبر مكاتب تأسيس الشركات دولياً.	سنة واحدة - قصير المدى	- المجموعة الوزارية لريادة الأعمال

رقم	الإجراء	المدة الزمنية	الجهة المنفذة
9.4	بناء روابط عالمية مع القطاع الخاص لخلق فرص جديدة تعزيز التعاون مع القطاع الخاص الدولي من خلال بناء شراكات مع شركات في قطاعات واعدة وغير ممثلة حاليًا في مصر، بهدف توفير فرص جديدة للمشروعات الناشئة، ودعم نقل المعرفة وتوطين الصناعات الجديدة.	سنة واحدة - قصير المدى	- وزارة الصناعة - وزارة الاستثمار - والتجارة الخارجية - وزارة التموين - والتجارة الداخلية - وزارة قطاع الأعمال العام
9.5	برنامج تأشيرات داعم للتوسع في إفريقيا إطلاق برنامج تأشيرات خاص بالشركات الناشئة يشمل خيار التأشيرة متعددة الدخول للمؤسسين والمستثمرين والفرق التقنية، بالإضافة إلى تسهيل تصاريح عمل قصيرة الأجل لدعم التعاون مع الأسواق الأفريقية.	٦ أشهر - قصير المدى	- وزارة الاستثمار - والتجارة الخارجية - الأجهزة الأمنية - المعنية - وزارة الخارجية

الهدف ١٠: تعزيز وصول الشركات الناشئة إلى المشتريات الحكومية:

تمكينها من المشاركة في المشتريات الحكومية، وتحسين شفافية الطروحات الحكومية.
الأثر المتوقع: زيادة فرص الشركات الناشئة في الحصول على عقود حكومية، مما يعزز من نموها وتوسعها.
الاجراءات المقترحة:

المشكلة: صعوبة مشاركة الشركات الناشئة في المشتريات الحكومية، مما يحد من فرصها.
الحل: فتح أسواق جديدة أمام الشركات الناشئة من خلال

رقم	الإجراء	المدة الزمنية	الجهة المنفذة
10.1	تسهيل مشاركة الشركات الناشئة في المناقصات الحكومية تجميع ونشر جميع المناقصات المتاحة من هيئة المشتريات الحكومية، وتوفير نقطة اتصال واضحة بين الشركات الناشئة والهيئة لتيسير الإجراءات. يشمل ذلك أيضا تخصيص نقطة اتصال لتلقي الشكاوى، وبحث آليات لتطبيق معايير عادلة تضمن شفافية الفرص وتكافؤها أمام الشركات الناشئة.	سنة واحدة - قصير المدى	- وزارة المالية
10.2	العمل على أمثلة لإشراك الشركات الناشئة مع المشروعات الحكومية التكنولوجية وتشجيع الجهات الحكومية على التعاون مع الشركات الناشئة المصرية لتقديم حلول رقمية مبتكرة وفعالة في إطار استراتيجية مصر الرقمية.	سنة واحدة - قصير المدى	- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
10.3	شراكات بين الشركات الناشئة والشركات المملوكة للدولة تشجيع التعاون بين الشركات الناشئة والشركات المملوكة للدولة لتطوير نماذج أعمال هذه الشركات، مما يجعلها أكثر كفاءة واستدامة وجاذبية للاستثمار، بالإضافة إلى دعم الابتكار من خلال إشراك الشركات الناشئة في تطوير الخدمات والمنتجات	٣ سنوات - متوسط المدى	- وزارة قطاع الأعمال

الهدف ١١: خلق شراكات مبتكرة مع الشركات الناشئة:

المشكلة: نقص التعاون بين الشركات الناشئة والجهات الكبرى، مما يحد من فرص النمو والابتكار، على مستوى الاقتصاد ككل.

الحل: تحفيز خلق شراكات مبتكرة بين الشركات الناشئة والكيانات الكبرى، سواء من القطاع الخاص أو مراكز البحث والجامعات.

الأثر المتوقع: خلق بيئة محفزة للنمو، وتطوير منتجات وخدمات مبتكرة، وزيادة التنافسية على المستويين المحلي والدولي.

الاجراءات المقترحة:

رقم	الإجراء	المدة الزمنية	الجهة المنفذة
11.1	تحفيز التعاون بين الشركات الكبرى والشركات الناشئة تشجيع الشركات الكبرى على إنشاء معامل ابتكار، حاضنات، ومسرعات تقدم التمويل، والإرشاد، والبنية التحتية اللازمة.	سنة واحدة - قصير المدى	- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية - والتعاون الدولي - وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
11.2	دمج الشركات الناشئة في سلاسل التوريد وتعزيز الابتكار عبر الشركات الكبرى وضع برامج لتشجيع الشركات الكبرى على دمج الشركات الناشئة في سلاسل التوريد الخاصة بها، وإنشاء مختبرات للابتكار، وحاضنات، ومسرعات أعمال تقدم الدعم اللازم. يشمل هذا الدعم توفير التمويل، والإرشاد، والموارد المطلوبة، بما يعزز نمو الشركات الناشئة ويساهم في تطوير منظومة الابتكار وريادة الأعمال.	٣ سنوات - متوسط المدى	- وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية - وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية - والتعاون الدولي - وزارة الصناعة - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

رقم	الإجراء	المدة الزمنية	الجهة المنفذة
11.3	إطلاق مبادرة لتمكين وتأهيل مليون مبتكر ي إطلاق مبادرة تهدف إلى تطوير منصة رقمية متكاملة توفر مسارات تدريب متنوعة للتأهيل المهني والابتكاري بالتعاون مع شركاء التنمية من المؤسسات الدولية والقطاع الخاص. وتوفر المنصة برامج لتطوير المهارات الرقمية، وتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، بما يساهم في سد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ويساعد في تمكين وتأهيل مليون مبتكر.	سنة واحدة - قصير المدى	-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
11.4	تشجيع إنشاء شركات ناشئة منبعثة من الجامعات (spinoffs) دراسة تعديل قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٨ بهدف تعزيز إنشاء شركات ناشئة منبعثة عن الجامعات (spinoffs)، من خلال تفعيل المواد التي تتيح للجامعات والمراكز البحثية تأسيس شركات تعتمد على نتائج الأبحاث والتطوير، وتسهيل إجراءات تمويلها وتسجيلها، وضمان حقوق الباحثين والجامعات في الملكية الفكرية. يشمل ذلك أيضًا تحفيز الشراكات مع القطاع الخاص لدعم تحويل المعرفة إلى نماذج أعمال مستدامة ومربحة.	٣ سنوات - متوسط المدى	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
11.5	نشر ثقافة ريادة الأعمال في التعليم ما قبل الجامعي و الجامعي التعاون مع وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي في تنفيذ نشر ثقافة ريادة الأعمال في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي و الجامعي وتقديم التدريب اللازم للمدرسين.	٣ سنوات - متوسط المدى	-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي -وزارة التربية والتعليم -جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر

الهدف ١٢: دمج الشركات الناشئة في القطاعات ذات الأولوية:

الأثر المتوقع: دفع الابتكار، وزيادة الصادرات، وخلق فرص عمل ذات قيمة مضافة في مختلف القطاعات الواعدة.
الاجراءات المقترحة:

المشكلة: نقص التعاون بين الأوساط الأكاديمية، والصناعية والشركات الناشئة.
الحل: بناء تحالفات استراتيجية في القطاعات التقنية الواعدة.

رقم	الإجراء	المدة الزمنية	الجهة المنفذة
12.1	دعم وتمويل التحالفات التنموية لتعزيز الابتكار والنمو في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في إطار مبادرة «تحالف وتنمية»، يتم توفير دعم مالي ومساندة فنية متعدد السنوات لتحالفات الابتكار ذات التأثير القطاعي لإنشاء تحالفات إقليمية تضم جامعات، ومراكز أبحاث، وشركات ناشئة، ومنظمات دعم ريادة الأعمال، ومستثمرين، وممثلين عن القطاع الحكومي، وذلك بهدف تعزيز الابتكار في قطاعات اقتصادية واعدة ذات نمو مرتفع داخل مناطق جغرافية محددة. تحصل هذه التحالفات على تمويل سنوي يتراوح بين ٢٥ إلى ٦٠ مليون جنيه مصري، بإجمالي دعم يتراوح بين ٩٠ إلى ١٥٠ مليون جنيه مصري على مدار ثلاث سنوات، من خلال صيغ تمويل مرنة تشمل المنح والاستثمار المباشر لإنشاء تحالفات تنموية تضم الجامعات، ومراكز البحوث، والشركات الناشئة، ومنظمات دعم ريادة الأعمال مثل المسرعات ومساحات العمل المشتركة. وتشمل أنشطة التحالفات ستة محاور رئيسية: بناء القدرات والتدريب، التوعية والتواصل، تأسيس وتنمية شركات ناشئة، البحث والتطوير، تجهيز بنية معلوماتية وأجهزة متقدمة، والإدارة والتنسيق. وتهدف المبادرة إلى تحقيق أثر اقتصادي مباشر لا يقل عن ٣ مليارات جنيه بحلول السنة الرابعة، من خلال تحويل كل تحالف إلى محرك للتنمية ومركز لإنتاج الشركات الناشئة وخلق فرص العمل المستدامة.	٣ سنوات – متوسط المدى	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
12.2	تعزيز الابتكار من خلال تحالفات وطنية في القطاعات التكنولوجية ذات الأولوية تعزيز الابتكار في مجالات تكنولوجية ذات أولوية، مثل الذكاء الاصطناعي، من خلال تأسيس تحالفات وطنية تدعمها شركات بين القطاعين العام والخاص.	٣ سنوات – متوسط المدى	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
12.3	إطلاق برامج تعليمية مرتبطة بالتصنيع لتعزيز الابتكار إطلاق برامج تعليمية وتدريبية في ريادة الأعمال بالتعاون مع شركات في قطاع الصناعة التحويلية، بهدف تعزيز الابتكار في المراحل المبكرة، وربط المتدربين بفرص واقعية داخل القطاع الصناعي.	٣ سنوات – متوسط المدى	- وزارة الصناعة - جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

رقم	الإجراء	المدة الزمنية	الجهة المنفذة
12.4	تصنيف الشركات الناشئة ذات الأثر المجتمعي والبيئي وضع تعريف رسمي للشركات الناشئة ذات الأثر البيئي أو المجتمعي، وتأسيس جهة موثوقة لمنح هذا التصنيف، بهدف تقديم حوافز خاصة لهذه الفئة، مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية في الخطط الحكومية للتنمية المستدامة.	سنة واحدة - قصير المدى	جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
12.5	برامج لدعم دور الشركات الناشئة في رقمنة سلاسل القيمة إطلاق برامج لتحفيز الشركات الناشئة على تطوير حلول رقمية تستهدف رقمنة سلاسل القيمة في القطاعات ذات الأولوية، مع التركيز على دعم رقمنة العمليات في الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يعزز من كفاءتها وتنافسيتها.	٣ سنوات - متوسط المدى	- وزارة الصناعة - جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
12.6	إنشاء وحدة متخصصة لدعم ريادة الأعمال الصناعية إنشاء وحدة بمركز تحديث الصناعة تستهدف تحفيز الشركات الناشئة والصاعدة في المجال الصناعي، من خلال التقييم والدعم الفني، متابعة المشروعات وتذليل العقبات والتشبيك مع الشركات الكبرى والربط مع برامج التمويل. وذلك من خلال تقديم استشارات فنية للشركات المستهدفة، تنظيم ورش عمل تدريبية متخصصة، تسهيل المشاركة في المعارض والفعاليات الصناعية المحلية والدولية، حصر تحديات القطاع الصناعي وربطها بابتكارات الشركات الناشئة.	-	- وزارة الصناعة

رقم	الإجراء	المدة الزمنية	الجهة المنفذة
12.7	إطلاق مبادرة «شبكة مصر البحثية» لتمكين الشركات الناشئة التكنولوجية من الوصول إلى البنية البحثية الوطنية إطلاق مبادرة «شبكة مصر البحثية»، والتي تهدف إلى تمكين الشركات الناشئة ذات العمق التكنولوجي من خلال إتاحة باقة متنوعة من الخدمات المقدمة عبر شبكة من المراكز والمعاهد البحثية المنتشرة على مستوى الجمهورية. تقتصر الاستفادة من المبادرة على الشركات الناشئة الأعضاء في الحاضنات أو مسرعات الأعمال المسجلة لدى المبادرة، أو الشركات التي جمعت استثمارات لا تقل عن مليون جنيه. تشمل الشبكة عددًا متزايدًا من المراكز والمعاهد البحثية، منها: المركز القومي للبحوث، معهد بحوث الإلكترونيات، مركز بحوث وتطوير الفلزات، معهد بحوث البترول المصري، المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد، المعهد القومي للبحوث الفلكية والجيوفيزيائية، المعهد القومي للمعايرة، مركز تيودور بلهارس للأبحاث، الهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء، والهيئة العامة لمدينة الأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية. وتقدم هذه الشبكة من خلال مراكزها مجموعة من الخدمات تشمل: استشارات فنية، إدارية وقانونية مجانية، التعاون في نقل وترخيص التكنولوجيا للاستخدام التجاري، خدمات احتضان، تدريب مجاني، استخدام العامل البحثية بتكلفة مخفضة، استضافة مجانية بمساحات مكتبية، إدراج الشركات المستفيدة ضمن سجل الموردين لإتاحة فرص مستقبلية في عمليات التوريد، إلى جانب فرص الشراكة في تقديم الخدمات والتقدم لمشروعات محلية ودولية.		- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



المجموعة الوزارية لريادة الأعمال
Ministerial Group for Entrepreneurship



startup.gov.eg